



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص: مالية وبنوك
بـعـنـوان:

أثر السياسات النقدية على حجم الائتمان المصرفي

"دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008 - 2017)"

من إعداد الطالب: نعام لقمان

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ..... (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيساً

أ.د / بن قانة اسماعيل..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

أ..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص: مالية وبنوك
بـعـنـوان:

أثر السياسات النقدية على حجم الائتمان المصرفي

"دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008 - 2017)"

من إعداد الطالب: نعام لقمان

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ..... (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيساً

أ.د / بن قانة اسماعيل..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

أ..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

الإهداء

إلى التي وُضعت تحت أقدامها الجنة، إلى من ترفع يديها متضرعة بدعائها أملاً في نجاحي، إلى من انتظرت هذا العمل بفارق الصبر، إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا، أمي الغالية.

إلى الذي حثني على العلم، إلى من منحني الثقة بالنفس والعزيمة، إلى رمز العطاء والتضحية، أبي العزيز.

إلى زوجتي وأولادي.

إلى إخوتي الفضلاء وأعمامي وأخوالي.

إلى عائلة زوجتي كبيرهم وصغيرهم.

إلى كل أصدقائي.

إلى كل زملائي في العمل.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والتقدير

أشكر الله عزوجل الذي منحني الإرادة والصبر وأنارني إلى طريق العلم، وأعانني على إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى من كان مرشداً في إعداد هذا العمل أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور بن قانة اسماعيل الذي تكرم بالإشراف على هذا العمل، وإلى كل ما قدمه من نصح، تصحيح، توجيه.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم قراءة ومناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعد في إتمام هذا العمل.

المخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك، من خلال دراسة قياسية لثلاث (03) بنوك عاملة في الجزائر لمدة عشر (10) سنوات من 2008 إلى غاية 2017، لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة للسياسة النقدية وأدواتها، وكذا تأثيرها على حجم الائتمان للبنوك، بعدها قمنا بدراسة تطبيقية قياسية اعتمدنا فيها على بيانات سعر الخصم والاحتياطي النقدي القانوني كمتغيرين مستقلين، وحجم الإئتمان الممنوحة من طرف عينة البنوك كمتغير تابع، فحاولنا بناء معادلة إنحدار خطي لكل بنك ثم تقدير معاملاتها، كما استخدمنا في هذه الدراسة مجموعة من الاختبارات لتأكد من صحتها، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في ضعف تأثير البنك المركزي في التحكم في القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية وقوة تأثيره على البنوك الخاصة، وتباين تأثير أدوات السياسة النقدية فنجد عدم فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في المقابل عالية سعر إعادة الخصم.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية؛ بنك مركزي؛ ائتمان؛ بنوك تجارية.

Abstract:

The study aims to identifying the effect of the monetary policy of the Central Bank on the expansion of credit for commercial banks through an applied study in three 03 banks operating in Algeria for ten (10) years, from 2008 to 2017. We discussed through this study monetary policy and its instruments, as well as its impact on the size of credit for banks, then we conducted a standard application study in which we relied on discount rate data and legal cash reserves as independent changers, and the amount of credit granted by the sample of banks as a dependent variable, we tried to build a linear decline equation for each bank and then estimate its transactions, as we used in this study a set of tests to confirm their validity, the most important results of the study were the weak influence of the Central Bank in controlling loans granted by public banks. The strong impact of its impact on private banks, and the varying impact of monetary policy instruments, is that the ratio of legal reserves is ineffective in return for a high rediscount rate.

Keywords: Monetary policy; central bank; Credit; commercial bank.

الفهرس

| | |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| | الإهداء..... |
| | الشكر..... |
| V | الملخص..... |
| VI | قائمة المحتويات..... |
| VIII | قائمة جداول..... |
| IX | قائمة الملاحق..... |
| أ | المقدمة العامة..... |
| الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية و دورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي | |
| 02 | تمهيد |
| 03 | المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول السياسة النقدية وحجم الائتمان |
| 03 | المطلب الأول : مفاهيم عامة حول السياسة النقدية..... |
| 10 | المطلب الثاني : الائتمان المصرفي، مفاهيم عامة..... |
| 14 | المبحث الثاني : السياسة النقدية وتأثيرها على حجم الائتمان المصرفي..... |
| 14 | المطلب الأول : أثر أهم أدوات السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي..... |
| 17 | المطلب الثاني : فعالية أهم أدوات السياسة النقدية..... |
| 21 | المبحث الثالث : الدراسات السابقة..... |
| 21 | المطلب الأول : الدراسات الصادرة باللغة العربية..... |
| 22 | المطلب الثاني : الدراسات الصادرة باللغة الأجنبية..... |
| 24 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر من 2008 إلى 2017 | |
| 26 | تمهيد |
| 27 | المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة..... |
| 27 | المطلب الأول : العينة ومتغيرات الدراسة..... |
| 29 | المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في تقدير النموذج وتقييمه..... |
| 33 | المبحث الثاني : عرض نتائج دراسة أثر السياسة النقدية لعينة الدراسة ومناقشتها..... |

| | |
|----|-------------------------------------------|
| 33 | المطلب الأول : نتائج الدراسة..... |
| 38 | المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة..... |
| 40 | خلاصة الفصل |
| 42 | الخاتمة |
| 46 | قائمة المصادر والمراجع |
| 52 | قائمة الملاحق..... |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|---------------------------------------------|-------|
| 28 | حجم القروض الممنوحة بدلالة المتغيرات (R ،I) | 1.2 |
| 33 | الدراسة الوصفية للبيانات | 2.2 |
| 34 | الإرتباط بين المتغيرات BNA | 3.2 |
| 34 | الإرتباط بين المتغيرات BEA | 4.2 |
| 34 | الإرتباط بين المتغيرات SGA | 5.2 |
| 35 | تقدير نماذج الدراسة | 6.2 |
| 36 | الاختبارات الإحصائية لنماذج المقدرة | 7.2 |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عناوين الملاحق | الرقم |
|--------|-------------------------------------------------------------|-------|
| 52 | مخرجات EViews دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات النموذج لبنك BNA | 01 |
| 52 | مخرجات EViews دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات النموذج لبنك BEA | 02 |
| 52 | مخرجات EViews دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات النموذج لبنك SGA | 03 |
| 53 | مخرجات EViews الارتباط بين متغيرات BNA | 04 |
| 53 | مخرجات EViews الارتباط بين متغيرات BEA | 05 |
| 53 | مخرجات EViews الارتباط بين متغيرات SGA | 06 |
| 53 | مخرجات EViews تقدير نماذج الدراسة BNA | 07 |
| 53 | مخرجات EViews تقدير نماذج الدراسة BEA | 08 |
| 54 | مخرجات EViews تقدير نماذج الدراسة SGA | 09 |
| 54 | نتائج اختبار التباين وفق منهجية ARCH | 10 |
| 55 | نتائج اختبار استقلالية الأخطاء وفق منهجية Breusch-Godfrey | 11 |

المقدمة العامة

مقدمة

يحتل القطاع البنكي باهتمام كبير من طرف الدول، ليس لدوره في تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمار فقط بل لكونه أحد الأدوات الهامة لتوجيه الاقتصاد، حيث تسعى عن طريق البنك المركزي لتحقيق التوازن والتنمية الإقتصادية، وذلك بواسطة مجموعة من التدابير والإجراءات يطلق عليها السياسات النقدية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الإقتصادية التي تسعى الدولة من خلال البنك المركزي لتحكم في عرض النقود والفائدة على النقود وحجم الائتمان المصرفي بغية تحقيق أهدافها الإقتصادية بما يتسق مع سياسيات الدولة العامة وأهدافها المرسومة، وتتم عن طريق مجموعة من الوسائل التقنية تدعى أدوات السياسة النقدية.

تستعمل أدوات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي بشكل مدروس لتأثير على أحد القطاعات الإقتصادية مثل الإقراض الذي تقوم به البنوك التجارية لتأثير في حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك تماشياً مع الظروف الإقتصادية السائدة في البلد، وسنقوم في هذا البحث بدراسة هذا الأثر بالإعتماد على بيانات تحصلنا عليها من بعض البنوك العاملة في الجزائر.

إشكالية البحث: وما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي:

ما هو أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية؟ وما هو تأثير تلك السياسة

على البنوك العاملة بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقسمها إلى أسئلة فرعية على الشكل التالي:

- ما المقصود بالسياسات النقدية، وماهي أهم أدواتها المستعملة في الجزائر؟
- ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي على قدرة البنوك التجارية على التوسع الائتماني؟
- ما مدى تأثير سياسة بنك الجزائر على حجم التمويل الممنوح من طرف البنوك العاملة بالجزائر سواء منها الخاصة أو العمومية؟

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة المطروحة نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المقصود بالسياسات النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير الصادرة من طرف البنك المركزي والتي يهدف من خلالها لتحقيق أهداف إقتصادية أو معالجة إختلالات مالية أو إقتصادية عن طريق أدوات معروفة ومبتكرة، يستعمل البنك الجزائري العديد من الأدوات أهمها سياسة السوق المفتوح و نسبة الاحتياطي القانوني.

الفرضية الثانية: يختلف تأثير أدوات السياسة النقدية عن بعضها البعض، فكل أداة لديها خصائصها و شروط استعمالها.

الفرضية الثالثة: يختلف تأثير سياسة البنك المركزي الجزائري من بنك لآخر رغم توحيد أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر على جميع البنوك العاملة في الجزائر.

مبررات إختيار الموضوع: تعود أسباب إختيار الموضوع لمبررات ذاتية وأخرى موضوعية.

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالبنك المركزي والسياسة النقدية؛
- الإهتمام الصحفي المتزايد بموضوع علاقة البنك المركزي الجزائري مع البنوك التجارية و موضوع التمويل الغير تقليدي.
- الرغبة في المساهمة في تقديم حلول للمشاكل التي يعاني منها النظام البنكي في الجزائر وخاصة ما تعلق بالسياسة النقدية والتمويل البنكي.

أهداف الدراسة وأهميتها: تبرز أهداف و أهمية الدراسة فيما يلي:

- محاولة الربط بين أدوات السياسة النقدية وحجم التوسع الائتماني للبنوك التجارية؛
 - الإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة بعلاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية؛
- معرفة قدرة البنك المركزي الجزائري على التأثير في القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

حدود الدراسة: من أجل دراسة الموضوع حددنا مجال دراستنا كما يلي:

تمت هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر بنكيين عموميين هما البنك الوطني الجزائري (BNA) والبنك الخارجي الجزائري (BEA)، وبنك خاص هو بنك سوسيتي جينرال (SGA)، خلال الفترة الزمنية من 2008 إلى 2017.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

إعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل الإحاطة الشاملة حول الموضوع محل الدراسة، وكذلك على منهج دراسة حالة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر، كما إستعملنا المنهج الرياضي " تحليلي القياسي الإقتصادي " وهذا من خلال محاولة بناء نموذج القياس الإقتصادي وذلك بهدف إظهار إطار رياضي وقياسي يضبط حجم القروض المقدمة من البنوك محل الدراسة.

مرجعية الدراسة:

تم جمع بيانات عينة الدراسة من المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك قيد الدراسة والبنك المركزي الجزائري، والتي تنشرها لكونها معتمدة ومدققة، تتمتع بمصداقية معقولة يمكن الاعتماد عليها للقيام بدراسات تجريبية، وكذلك من خلال مقابلات مع بعض موظفي هذه البنوك المتواجدين في الوكالات التجارية بورقلة.

صعوبات البحث:

تزامن هذه الدراسة مع إنتشار فيروس Covid19 وما نجم عنه من إجراءات إحترازية لمنع إنتشاره كإغلاق المكتبات العمومية والجامعية وإلغاء البنوك لجميع التربصات والمقابلات مع موظفيها، هذا نجم عنه صعوبة الحصول على بعض المراجع والمعلومات.

هيكل البحث: قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كالتالي:

- الفصل الأول (الإطار النظري لسياسات النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان مصرفي): في هذا الفصل قدمنا مفاهيم عامة حول السياسة النقدية، من تقديم للسياسة النقدية ومختلف أهدافها، وتقديم أدوات السياسة النقدية، وتطرقتنا فيه أيضا للإئتمان المصرفي المصري، بعدها حاولنا الربط بينهما عن طريق معرفة أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان.

- الفصل الثاني (دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان): حاولنا في هذا الفصل معرفة تأثير سياسات البنك المركزي على عينة من لبنوك التجارية عن طريق دراسة قياسية.

الفصل الأول :
الإطار النظري لسياسة النقدية و
دورها في تحديد حجم الائتمان
المصرفي

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لعلاج الاختلالات وتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي والمالي، معتمداً في ذلك على أدواتها المتعددة لتأثير على الجوانب الاقتصادية والمالية في البلد عن طريق بنوكها المركزية، ومن أهم ما تسعى البنوك المركزية لتحكم فيه هو حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية وذلك باستعمال أدوات تختلف من حيث قوة التأثير والهدف منها.

سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة للسياسة النقدية من خلال عرض مفاهيم مختلفة حولها وكذلك عرض مختلف الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والأدوات التي تعتمد عليها، بعدها سنحاول ربط السياسة النقدية بالائتمان المصرفي وذلك من خلال معرفة كيفية تأثير وفعالية السياسات النقدية على حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية، وقبل ذلك سنحاول التعرف على الائتمان المصرفي من خلال عرض مفاهيم مختلفة حوله والتعرف على أهميته ومختلف أنواعه وكذلك مختلف الأهداف التي يسعى لتحقيقها، كما سنتطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ونسرد نتائجها و ما يميز هذه الدراسة عنها، من أجل هذا سنقسم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول السياسة النقدية و الائتمان؛
- المبحث الثاني : السياسة النقدية وتأثيرها على حجم الائتمان المصرفي؛
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول السياسة النقدية و الائتمان

يعتبر مصطلحا السياسات النقدية والائتمان من أهم المصطلحات الاقتصادية ومن أكثرها ارتباطاً مع بعضها، وسنحاول في هذا المبحث فهمهما من خلال تخصيص مطلب لكل منهما.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

سنستطرق في هذا المطلب إلى السياسة النقدية من خلال الإحاطة بتعريفها وأهدافها و أدواتها.

الفرع الأول : تعريف وأهداف السياسة النقدية

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدماً أو نامياً، ونظراً للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم حول السياسة النقدية وإن اختلفت في معناها ولكنها تتفق في مضمونها، فالسياسة النقدية هي:

- "التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة تداول وحدة النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة"¹؛

- "هي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان واستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"²؛

- "آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع، ومن هنا تقف السياسة النقدية كحاجز أمام كل التقلبات الاقتصادية"³؛

¹ علي كنعان: النقود والصرافة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 450.

² أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص39.

³ عبد الله حياطة: الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 200.

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها: تلك السياسة التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) باستخدام مجموعة من الأدوات للتحكم في الكتلة النقدية وذلك بهدف تحقيق أهداف إقتصادية أهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة.

ثانيا : أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد وكذلك تختلف النظم المطبقة والظروف السائدة في ذلك البلد، و سنحاول التعرّف على مختلف أهداف السياسة النقدية.

يمكن حصر أهم أهداف السياسات النقدية في النقاط التالية:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- العمالة الكاملة؛
- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

أ- تحقيق الاستقرار في المستوى العام الأسعار

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يسعى من خلالها البنك المركزي إلى تجنب حدوث التضخم والانكماش لفترات طويلة ويساهم في تحقيق مستويات عالية من الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل.¹

إن إستقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل الناتج يؤدي لإستقرار المستوى العام للأسعار، بينما عدم التوازن يؤدي إلى زيادة عرض النقد، ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي لتضخم.

ب- العمالة الكاملة

تعتبر العمالة الكاملة كمؤشر للتوازن النقدي، فلا شك أن بعض التغيرات في مستوى العمل يدل على أن السلطات النقدية غير قادرة على الحفاظ على التوازن النقدي، فالارتفاع في الطلب على النقود قد يفاقم البطالة خاصة إذا كانت عناصر الاحتكار في سوق العمل أو غيرها تعيق تعديلات انخفاض الأجور. ومنه يهدف البنك المركزي من خلال السياسة النقدية إلى زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد بهدف زيادة الطلب الفعال ومن ثم يزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني.²

¹ Xavier Bradley, christian dexamps: **Monnaie Banque financement**, éditions dalloz, paris, 2005, P223.

² شريف عمر: السياسة الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بقرطاج، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص 6.

ج- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

تسعى كل سياسة نقدية إلى تحقيق التوازن النقدي ومن ثم توازن المستوى العام للأسعار، والسياسة النقدية بطبيعتها تتركز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ازداد الناتج يجب زيادة النقد للحفاظ على التوازن النقدي.

إن تخفيض سعر الفائدة يشجع على زيادة الطلب على النقود بهدف الاستثمار، فإذا كان هناك ركود تخفض السياسة النقدية سعر الفائدة فيزداد الاستثمار، ومن ثم يزداد التوظيف ومن ثم الناتج والدخول فتحصل الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، وبالمقابل إذا رفعت السياسة النقدية سعر الفائدة فإن هذا الإجراء يخفض الطلب على النقد ويخفض حجم الاستثمار ويزداد الركود في الاقتصاد.¹

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو عبارة عن مرآة توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات، ويوضح القوة في حالة وجود فائض والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد.²

الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة في يد البنك المركزي حيث يسعى من خلالها إلى التحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي، من أجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر، وهذا تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة في البلد، ومنه سنحاول في هذا الفرع تقديم أهم الأدوات التي تنفذ بها السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية.

أولا : أدوات السياسة النقدية التقليدية

تعتبر الأدوات التقليدية للسياسة النقدية الأدوات التي برزت قديما وذلك قبل الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي أدرجت في مجموعات حسب طبيعة استخدام كل أداة من أدوات كمية وأدوات نوعية وأدوات التدخل المباشر والأدوات الباقية وضعت في مجموعة الأدوات الأخرى.

¹علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 455.

²ثريا الخرزجي: السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص5.

أ- الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توجيهها إليها.

- **سعر إعادة الخصم:** هو سعر الفائدة الذي يعرضه البنك المركزي على البنوك التجارية عند منحه القروض لمعالجة ظروف طارئة لديها بصفته الملجأ الأخير لإقراض.¹
ويعرف أيضا على أنه سعر الفائدة الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.²

- **الإحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي):** هو التزام البنوك التجارية باقتطاع جزء من ودائعها كاحتياطات نقدية تودع لدى البنك المركزي.³
كانت في البداية وسيلة لحماية أموال المودعين ثم أصبحت كأداة نقدية يمكن من خلالها التحكم في المعروض النقدي.

- **سياسة السوق المفتوحة :** تتمثل اصطلاحا في عمليات البيع والشراء المباشرة التي يقوم بها البنك المركزي للأسهم والأوراق المالية بصفة عامة في السوق المالية، وللسندات والأوراق التجارية والأذونات الحكومية في السوق النقدية.⁴
فهي عملية التدخل المباشر من طرف البنك المركزي في السوق النقدي والمالي، وذلك بغرض التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية والتحكم في حجم السيولة لدى الأفراد والمؤسسات، وكل ذلك من أجل التحكم في حجم النقود المتداولة والتأثير من خلالها على حركية النشاط الاقتصادي.

¹ جليل شعبان حسر، عقيل عبر محمد الحمري: أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصادية الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 28، المجلد 7، جامعة البصرة، العراق، كانون الأول 2011، ص

² عبد القادر مطاي، كريمة بن شنيبة: فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم-دراسة تجارب دولية-، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2016، ص 10

³ يوسف حسن يوسف: البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، ط1، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، القاهرة، 2014، ص 97

⁴ صالح صالح: أدوات السياسة النقدية والمالية لترشيد دور الصرفة الاسلامية، ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-19-20 أفريل 2010، ص 14.

ب- الأدوات الكيفية أو النوعية (الأدوات غير المباشر)

تشمل الأدوات الكيفية للسياسة النقدية مجموعة الأدوات التي لا تؤثر على كمية النقود وإنما تؤثر على إعادة توزيع النقود في فترات واتجاهات مختلفة.¹

- **الإقناع الأدبي** : هو قيام البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بالإجراءات والتوجيهات المطلوب تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، أو التخفيف من حدتها باعتبار أن له سلطة أدبية إشرافية على البنوك التجارية، وعادة ما يتم هذا الأسلوب عن طريق اللقاءات مباشرة مع مديري البنوك التجارية ويتم خلالها إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة.²

- **تحديد هامش الضمان** : تستخدم البنوك المركزية هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية وذلك بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم الأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من طرف الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة، والجانب الثاني يمول مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم.³

إذا فهامش الضمان يعد خط الدفاع الثاني لمواجهة التقلبات والإخفاقات في السداد التي تعد إحدى أهم المشاكل التي تواجه قطاعاً واسعاً من العملاء في القدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية خصوصاً في البلدان الأقل تطوراً، وذلك لعدم وجود ضمان كافٍ أو قيود على بعض الضمانات، لذلك تعتمد البنوك المركزية إلى تحديد هامش ضمان بين قيمة الائتمان الممنوح للعميل وقيمة القبول القانوني.⁴

¹ ثريا عبد الرحيم: تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم (دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 48، المجلد 13، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، 2007، ص 144.

² صالح صالح: مرجع سبق ذكره، ص 03.

³ أحمد محمد صالح الجلال: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003، مذكرة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 64.

⁴ جاسر محمد سعيد الخليل: أثر سياسة البنوك التجارية الائتمان على الاستثمار الخاص في فلسطين، مذكرة ماجستير (منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص 110.

ج- أدوات التدخّل المباشر

تعتبر أدوات التدخّل المباشر الأدوات التي تستخدم للتدخّل مباشرة في عمليات البنوك والتي تتمثل أهمها في ما يلي:

- سياسة تأطير الائتمان والسقوف الائتمانية : هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة¹.

- الرقابة المباشرة والتفتيش الميداني : قد يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب الرقابة المباشرة والتفتيش لتطبيق السياسة النقدية خاصة في حالة الأوضاع الاقتصادية الحرجة².

- إصدار التعليمات والتوجيهات : تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجّه مباشرة لسياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المقدمة.

د- أدوات أخرى

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات سابقة الذكر أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها، والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي، وأهمها هي أداة تقييد أسعار الفائدة.

- تقييد أسعار الفائدة : يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة التي يجب على البنوك أن تطبقها سواء المتعلقة بالقروض المقدمة لمختلف القطاعات الإقتصادية أو تلك التي تخص الفائدة الواجب دفعها للعملاء على الودائع الآجلة³.

¹ محمد راتول، صلاح الدين كروش: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدو في الجزائر 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66، ربيع 2014، ص 90.

² ريمة ذهبي: الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2011-2003)، أطروحة دكتوراه LMD (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013، ص 74.

³ أحلام موسى مبارك: آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية- دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 34.

ثانيا : أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

يعتبر التسيير الكمي أهم أداة من أدوات السياسة الغير تقليدية تستخدمها البنوك لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية غير فعّالة، فهو عبارة عن شراء البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية التقليدية بكثرة شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة المستهدفة (معدلات صفرية)، كما يعتبر أيضاً محاولة البنك المركزي الحد من تأثير الركود الإقتصادي على الأنشطة الإقتصادية الحقيقية عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الإقتصاد بدون مقابل).¹

وتعتبر أيضاً عملية زيادة المعروض النقدي في الإقتصاد (عندما تكون المعدلات الصفرية لم تنتج التأثير المطلوب) من خلال شراء السندات الحكومية من السوق، مما يؤدي إلى إغراق المؤسسات المالية برأسمال يزيد من قدرتها على الإقراض.²

ويعتبر هذا المصطلح "التسيير الكمي أو التسهيل الكمي" حديثاً نسبياً، فقد كان البنك المركزي الياباني أول من استخدم هذا الأسلوب في عام 2001 وذلك بهدف الإنعاش الإقتصادي، ولكن انتشر استخدامه في بداية القرن الحادي والعشرين عندما استخدم للتخفيف من أثر الأزمة المالية العالمية من عام 2008 إلى 2009 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.³

ثالثا : الأدوات السياسية النقدية المطبقة في الجزائر

يستعمل البنك المركزي الجزائري العديد من الأدوات والتي حددها له قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11-03 لكنه كثيرا على أداة الإحتياطي النقدي القانوني و على سعر إعادة الخصم، كما طبق أيضا عمليات السوق المفتوح عام 1996 وسياسة تأطير القروض عام 2003، كما طبق أيضا أداة غير تقليدية عام 2017 وهي أداة التسيير الكمي.

¹ علي صاري، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد02، جامعة الشلف، الجزائر 2016، ص09.

² Anucha Magav: **Quantitative Easing-A Blessing or a Curse?** CRISIL Young Thought Leader 2012, P3, vue le: 24/04/2017 sue le site web: <https://www.crisil.com/crisil-young-thought-leader-2012/dissertations/6-anusha-magavi.pdf>

³ علي صاري، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة سابقاً.

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

المطلب الثاني : الائتمان المصرفي، مفاهيم عامة

سنحاول في هذا المطلب الإحاطة بأهم جوانب الائتمان المصرفي من معرفة مفهومه وأهدافه وأنواعه.

الفرع الأول : مفهوم وأهداف الائتمان المصرفي

أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي

يمكن إعطاء عدة مفاهيم الائتمان على النحو التالي :

- هو العملية التي تمكن البنك من وضع مبلغ معين متاح لطرف يسمى المقترض، مع إلتزام هذا الأخير بدفع الفوائد ومبلغ يعادل ما قدم إليه في أجل محدد.¹
- هو " تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة (حسب العقد) وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر"²؛ ومنه يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص سواء كان طبيعياً أو معنوياً، حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود أو يقوم بكفالاته لاستخدامها لغرض محدد ولفترة محددة، ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.

ثانياً : أهمية الائتمان المصرفي

- يلعب الائتمان دوراً حاسماً في الإزدهار، إذ يعتبر وسيلة من سياسة الإقتصادية في الدول، إلى جانب دوره في خلق النقود وهو بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة استغلال للأموال في الإنتاج والتوزيع، ولتسهيل فهم دور القرض نعرضها في النقاط الأساسية التالية :
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء؛
- عملية الائتمان تمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فالائتمان المصرفي يعمل على خلق فرص العمل، زيادة القدرة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة؛
- إن ارتفاع حجم الائتمان المصرفي يؤدي إلى ارتفاع فوائد البنوك والتي تعتبر مصدراً للإيرادات، وهي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات سحب المودعين³؛

¹ PRUCHAUD J: Evolution des techniques bancaires, Editions scientifiques Riber, Paris, 1960, p50.

² - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة و عمليات إدارتها، دار الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 103.

³ إضاءات مالية ومصرفية: نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 11، الكويت، يونيو 2011، ص 02.

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

- القضاء علي التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المخصصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك؛
- يعتبر الائتمان أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات، وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها؛¹

الفرع الثاني : أنواع الائتمان المصرفي

هناك عدة أشكال تتخذها عمليات الائتمان المصرفي، ويمكن تقسيم هذه الأنواع حسب عدة معايير :
الغرض من الحصول على القرض، المستفيد من القرض، الجهة المانحة للقرض، مدة القرض.

أولاً : حسب الغرض من القرض: تنقسم القروض إلى²

- أ- الائتمان استهلاكية: هي القروض الموجهة للحصول على سلع للإستهلاك الشخصي أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته؛
- ب- الائتمان الإستثماري الإنتاجي: وهي القروض التي تُمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني، أراضي)، كما يستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شراء آلات لمصنع والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.
- ج- الائتمان تجارية: هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتفضل البنوك هذا النوع من القروض لملائمته لطبيعتها، كما تحصل البنوك على ضمانات لتلك القروض، مثل: السندات الأذنية التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه، بالإضافة إلى ضمانات أخرى .
- د- الائتمان الإستثماري المالي: تمنح هذه القروض لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وأيضاً تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

¹ طه عمر هاشم، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والإستثمار)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد2، المجلد3، جامعة كركوك، العراق، 2013، ص60.

² - بن غلاب جميلة ومواس كنزه، مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها، مذكرة شهادة ليسانس (غير منشورة)، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2005، ص28.

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

ثانيا : حسب الاستفادة من القرض

تقسم القروض إلى قروض خاصة وقروض عامة، فإذا كان المقترض شخصا أو شركة يكون القرض خاصا، أما إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في الولاية أو الدائرة أو البلدية والتي تقترض الأموال من البنوك ومن الخارج يكون القرض عاما، والقرض العام جدير بالثقة لأن وفائه في حكم المضمون.

ثالثا : حسب مدة القرض

التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها، حيث نجد القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل.

أ- **الائتمان القصيرة الأجل:** مدتها لا تزيد عادة عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل هذه القروض في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات وودائع العملاء، وكذلك الأموال الخاصة للبنوك، وتنقسم القروض القصيرة الأجل إلى:¹

- **قروض الإعارة:** وهو عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر كمية من الأشياء لمدة ما، مع إلزام هذا الأخير على إرجاع نفس الكمية من السلعة أو الأشياء المقترضة، وبتعبير آخر قرض الإعارة هو عقد إرجاع القرض أو الشيء المستعار، وهو يمثل في إعارة المبلغ المقترض وإعادته بنفس القيمة أي بدون فوائد.

- **الحساب الجاري:** وهو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.

ب- **الائتمان متوسطة الأجل:** وهي قروض تمنحها البنوك للمنشآت لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة لتمويل الإستثمار التشغيلي للمنشآت وتتراوح مدتها عادة بين 2 و 7 سنوات، حيث ينتظر استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده، أما من وجهة نظر البنك فإنه يكون في هذه الحالة معرضا لخطر تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المنشآت المقرضة؛²

هذا ويكون معدل الفائدة على القروض متوسطة الأجل أكبر من مثيله على القروض قصيرة الأجل لتعويض البنك على تخليه عن أمواله لفترة زمنية أطول.

¹ - المرجع السابق، ص26.

² - لطرش جمال وآخرون، البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العملاء، مذكرة ليسانس (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص18.

ج- الائتمان طويلة الأجل : تلجأ المؤسسات التي تقوم بإستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الإستثمار وفترات الانتظار قبل البدء في الحصول على الفوائد .
والقروض طويلة الأجل تمول الإستثمارات تفوق 07 سنوات وتمتد حتى 20 سنة ونظرا لطبيعة هذه القروض المتميزة من حيث الضخامة والمدة ظهرت مؤسسات متخصصة في منحها لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر إيداعية طويلة لا تقوى البنوك عادتاً على جمعها¹.

رابعا : حسب نوع الضمان²

أ- الائتمان مضمونة : هي القروض التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى :
- الائتمان بضمان عيني : قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، وقروض بضمان الأوراق المالية بشرط أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو بضمان كمبيالات، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وبضمان وثائق التأمين وأخرى بضمان الودائع لأجل ومشتريات الإيداع والإستثمار؛

- الائتمان بضمان شخصي : وتمنح هذه القروض دون ضمان عيني أو مادي، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل، وأهم ما يهتم به البنك عند منحه لقرض مضمون هو ما يسمى "الهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.

ب- الائتمان الغير مضمونة: في هذا النوع من القروض يكتفي المقترض بوعده الدفع حيث لا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم السداد، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الآجال المحددة؛
ولا يعتبر القرض الغير مضمون أقل سلامة من القرض المضمون كون أن النوع الثاني معرض لانخفاض القيمة السوقية للضمان وبالتالي يخسر البنك من قيمة القرض عكس النوع الأول المقدم للمقترض ذي القدرة المالية المبنية و السمعة الحسنة التي تفرض عليه سداد الدين حفاظ على وزنه وسمعته التجارية.

¹ - نفس المرجع والصفحة سابقا.

² - بن غلاب جميلة ومواس كنز، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المبحث الثاني : السياسة النقدية وتأثيرها على حجم الائتمان المصرفي

تسعى دائما البنوك المركزية لتحقيق الأهداف السابقة الذكر من خلال إستخدام أدوات تختلف عن بعضها البعض من حيث الهدف من استخدامها و نوع وقوة تأثيرها، وسنتطرق في هذا المبحث لأثر بعض هذه الأدوات على حجم الائتمان و كما سنحاول معرفة قوة ومحدودية تأثيرها على التوسع في منح الائتمان.

المطلب الأول : أثر أهم أدوات السياسة النقدية على حجم الإئتمان المصرفي

تبرز السياسة النقدية التي يتولاها البنك المركزي على البنوك التجارية في كيفية التأثير على حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك باستخدام أدواته المتنوعة السابقة الذكر في والتي لكل واحدة منها تأثير معين على حجم الائتمان.

الفرع الأول : تأثير الأدوات الغير مباشرة

يهدف البنك المركزي من خلال هذه الأدوات كما سبق الذكر إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي بغض النظر عن مجال استخدامه ولكل أداة أسلوبها في كيفية التأثير.

أولاً: تأثير سعر إعادة الخصم

يرتبط معدل إعادة الخصم مع حجم الائتمان الممنوح من البنوك عكسيا، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل إعادة الخصم للتأثير على حجم القروض المقدمة من البنوك لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم.

يستخدم البنك المركزي سياسة إعادة الخصم في التأثير على حجم الائتمان في حالتين:

- **تشجيع الائتمان:** ويكون ذلك في حالة الركود حيث يرغب البنك المركزي بزيادة حجم السيولة في فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني والبنوك لا تملك السيولة اللازمة للإقراض، لذلك يخفض سعر الخصم للأوراق التجارية مثلاً من 5% إلى 2% فتقوم البنوك بخصم أوراقها التجارية لديه فتحصل على السيولة ثم تقوم بإقراض هذه الأموال للأفراد والشركات محققة ربح قدره 3%.

- **تخفيض حجم الائتمان:** ويكون ذلك في حالة التضخم إذ يقوم البنك المركزي بسحب السيولة من الأفراد والشركات ولكي يحقق هذا الهدف يشجع البنوك على شراء ما قام بخصمه من الأوراق التجارية للبنوك، فإذا خصمت البنوك الأوراق بمقدار 3% لدى البنك المركزي يدفع لها 5% لإعادة شراء الأوراق

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

فتزداد أرباح البنوك لذلك يقوم البنك المركزي بإعادة شراء الأوراق محققة بذلك ربحاً أي تجتمع السيولة لديه والأوراق تصبح بحوزة البنوك فتتخفف قدرتها على منح الائتمان¹.

ثانياً : تأثير الاحتياطي النقدي القانوني

ترتبط نسبة الاحتياطي القانوني عكسياً بحجم الائتمان الممنوح من البنوك فكلما زاد البنك المركزي في نسبة الاحتياطي القانوني قلت قدرة البنوك على منح الائتمان.

- **تشجيع الائتمان** : في أوقات الركود يقوم البنك المركزي بتنفيذ سياسة نقدية توسعية وذلك بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية، وزيادة قدرتها على خلق الائتمان وانخفاض أسعار الفائدة على القروض مما يشجع على الزيادة في الاقتراض؛

- **تخفيض حجم الائتمان** : في أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسب الاحتياطي النقدي القانوني لخفض احتياطيات البنوك التجارية، فإذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائضا في أرصدها النقدية تستطيع عن طريقه تغطية الزيادة في الاحتياطيات المطلوب الاحتفاظ بها، فقد تضطر إلى التشدد في تقديم قروض جديدة بل وقد تجد نفسها في مركز يحتم عليها فيه أن ترجع بعض قروضها، ولاشك في ذلك سيؤدي إلى تخفيض الائتمان الموجود².

ثالثاً : تأثير عمليات السوق المفتوحة

إذا أراد البنك المركزي تحقيق التوسع في حجم الائتمان فإنه يزل إلى السوق مشترياً للأوراق المالية والسندات، وإذا أراد البنك المركزي تقييد الائتمان فإنه يزل إلى السوق بائعاً للأوراق المالية والسندات، وفي هذه الحالة سوق يترتب عليه بيع الأوراق المالية لسحب النقود من التداول. تستخدم سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة في التأثير على الحجم الكلي للائتمان من خلال تأثيرها على القاعدة النقدية، أما آلية الاحتياطي النقدي القانوني فتغير الهيكل والمستوى المتوقع للودائع المصرفية دون التأثير في القاعدة النقدية.

الفرع الثاني : تأثير أدوات التدخل المباشر

سوف نقتصر في هذا الفرع على تحديد كيفية تأثير سياسة تأطير الائتمان على حجم الائتمان.

¹بركاني سوسن، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويل للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص50.

²نفس المرجع السابق، ص 51

- تأثير سياسة تأطير الائتمان

وفق هذه السياسة وفي حالة تأطير الائتمان النوعي يقوم البنك المركزي بتطبيقها في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان، حيث يمنح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تتسبب في إحداث التضخم، ويقيد الائتمان للقطاعات التي تكون سبباً في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض.¹

الفرع الثالث : تأثير الأدوات الأخرى

يستخدم البنك المركزي أحياناً إلى جانب الأدوات سابقة الذكر أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها، وتوجد العديد من الأدوات نذكر أهمها كالآتي:

- تقييد أسعار الفائدة؛
- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد؛
- تحديد هامش القروض الموجهة لشراء السندات؛
- نظام سقف الخصم.

ومن أهم هذه الأدوات هي أداة تقييد أسعار الفائدة باعتبارها سياسة متبعة في كثير من البلدان منها الجزائر، حيث يتدخل البنك المركزي في العديد من البلدان ويفرض معدلات فائدة محددة على البنوك التجارية، فإذا أراد البنك المركزي وفق هذه الآلية أن يتحكم أكثر في حجم الائتمان، يضع حد أعلى على سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية.²

الفرع الرابع : تأثير أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

سنقتصر في هذا المطلب دراسة تأثير التيسير الكمي باعتباره أهم وأشهر أداة غير تقليدية، حيث عندما تكون السياسة النقدية توسعية يقوم البنك المركزي بشراء سندات حكومية قصيرة الأجل من أجل خفض معدلات فائدة السوق قصيرة الأجل (باستخدام مزيج من تسهيلات الإقراض الثابتة وعمليات السوق المفتوحة)، ومع ذلك فعندما تكون معدلات الفائدة قصيرة الأجل إما عند صفر أو قريبة منه فإن السياسة النقدية العادية لا تكون قادرة على خفض معدلات الفائدة من جديد، فقد تستخدم السلطات النقدية التيسير الكمي لزيادة تنشيط الاقتصاد بشراء موجودات ذات فترات استحقاق أطول بدلاً من السندات

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، بدون طبعة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص156.

² بركاني سوسن، مرجع سبق ذكره ص 54

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

الحكومية قصيرة الأجل، وبالتالي تخفيض معدلات الفائدة ذات الأجل الأطول، بالإضافة إلى منحى العائد لتلك السندات، ويمكن استخدام التيسير الكمي للمساعدة على ضمان ألا يقل التضخم عن الهدف.¹

المطلب الثاني : فعالية أهم أدوات السياسة النقدية

سنحاول في هذا المطلب توضيح مدى فعالية أهم أدوات السياسة النقدية ومعرفة مدى تأثيرها على حجم الائتمان.

الفرع الأول : فعالية أهم الأدوات الغير مباشرة

سنحاول التعرف على مدى فعالية كل من سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

أولاً : فعالية سعر إعادة الخصم

تتوقف فعالية سياسة إعادة الخصم على ما يلي:

- مدى لجوء البنوك التجارية إلى إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، وعادة تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عندما تنخفض لديها السيولة (في العادة في أوقات الأزمات)، أما في حالة توفر السيولة لا تلجأ إلى البنك المركزي؛²
- سياسة سعر إعادة الخصم عديمة الفعالية أمام تلك البنوك التي لا تحتاج للاقتراض من البنك المركزي وتملك السيولة اللازمة لتسيير نشاطها، وفي هذه الحالة يجب حذو البنوك التجارية نحو البنك المركزي كشرط لنجاح سياسة سعر إعادة الخصم؛³
- نجاح سياسة سعر إعادة الخصم يتوقف على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق باعتبار أن معدلات الفائدة هي العامل المؤثر المباشر في حجم الائتمان، وهذا يتوقف بدوره على درجة تنظيم وكفاءة الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى أن أي تغيير في سعر إعادة الخصم يؤدي إلى تغيير في أسعار الفائدة، وهذه الوضعية لا تنسجم على الأقل مع أوضاع الجهاز المصرفي في الكثير من الدول النامية؛
- تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة في فعالية هذه الأداة، ففي فترات الكساد تلجأ البنوك المركزية إلى خفض معدل إعادة الخصم ليؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية، وعلى افتراض حدوث ذلك، فإنه ليس هنالك ضمان لزيادة حجم الائتمان فإذا كانت نظرة المستثمرين تشاؤمية

¹ شويش عبد الحميد عبد العزيز: بشرى عبد الباري، التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة كركوك للعلوم والاقتصادية، العدد2، المجلد4، جامعة كركوك، العراق، 2014، ص124.

² عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص89.

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص27.

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

للأوضاع فإنهم يجمعون عن زيادة الاستثمار وبالتالي عدم الإقبال على طلب الائتمان، والعكس إذا كانت نظرتهم متفائلة¹.

ثانياً : فعالية الاحتياطي النقدي القانوني

تتوقف فعالية سياسة الاحتياطي النقدي القانوني على ما يلي :

- إن الاستخدام المتكرر لأداة الاحتياطي النقدي القانوني يصيب البنوك التجارية بحالة عدم اليقين ويجعل إدارة السيولة أكثر صعوبة، مما يؤثر بقوة على قابليتها لمنح القروض، وبالتالي هذه الأداة لا يوصى بها بكثرة إلا في الأوقات الضرورية؛
- تؤدي الإيداعات المالية إلى حركة لا تتوقف بين الأصول الخاضعة لمعدل الاحتياطي النقدي القانوني والأنواع الأخرى من الأصول، وبالتالي لضمان فعالية هذا الإجراء لابد من توسيع قاعدة الاحتياطي النقدي القانوني لمجموع مراكز الخصوم البنكية وهو أمر صعب التصور والتنفيذ²؛
- تعتبر هذه الأداة أقل مرونة لأنها تعامل البنوك الصغيرة والكبيرة على حد سواء دون مراعاة ظروف البنوك الصغيرة³؛
- تعتبر هذه السياسة فعالة إلى حد كبير في أوقات التضخم، حيث لا تجد البنوك مفرأً من تخفيض حجم القروض والسلفيات وتخفيض حجم الودائع للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يقرره البنك المركزي، أما في أوقات الانكماش فإن هذه السياسة لا تكون فعالة وذلك نظراً لأن تخفيض هذه النسبة وزيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والسلفيات، وتكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك⁴.
- إن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تعتبر أكثر فعالية في البلدان النامية وذلك لضيق حجم السوق المالي، الأمر الذي يجعل فعالية سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة أقل من نسب الاحتياطي النقدي القانوني.

ثالثاً : فعالية سياسة السوق المفتوحة

إن فعالية سياسة السوق المفتوحة تتوقف على وجود أسواق مالية فعالة يتم فيها تداول أوراق مالية بشكل كاف إلى الدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق من خلال البيع والشراء، إلى جانب استخدام التسهيلات البنكية، وتمثل فعاليتها من خلال:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² شريف عمروش، مرجع سبق ذكره 2005، ص 78.

³ أسهمان بقيق ليلي، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعاتها الداخلية دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 34.

⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 273.

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

- تتمتع سياسة السوق المفتوحة بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وذلك أن البنك المركزي يستطيع القيام بعملية شراء للأوراق وبتبعها بعمليات بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء؛¹

- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثاراً في التوقعات، وكما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم البنك المركزي بعملية الشراء للأوراق المالية، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد؛

- إن هذه السياسة لا تكون ذات فعالية كبيرة في حالة الانكماش، لأن شراء البنك المركزي للسندات بهدف زيادة حجم الائتمان يصطدم بإحجام الأفراد عن الطلب على القروض، ولكن تكون أكثر فعالية في محاربة التضخم لأن عند بيع البنك المركزي للسندات لن يصطدم بعقبة رفع سعر الفائدة وذلك لارتفاع معدلات الأرباح التي تعوض الزيادة الحاصلة في أسعار الفائدة على القروض؛²

- تؤدي سياسة السوق المفتوحة إلى تأثير مضاعف وذلك لاستخدام البنك المركزي لسندات الخزينة في السوقين النقدي والمالي، أي أداة للتحكم في العرض النقدي وأداة لتمويل عجز الميزانية؛³

- إن هذه السياسة تساعد على تحديد حجم الدين العام الذي يحمل فائدة والذي يحتفظ به الجمهور.

كل هذه الآثار تكون بافتراض وجود سوق مالي فعال، لكن عدم توفر السوق المالية الواسعة والمنظمة كما هو الحال في بعض البلدان النامية والتي تتسم أسواقها المالية بالضييق ومحدودية تداول الأوراق المالية فيها، فإن تدخل البنك المركزي بعمليات البيع والشراء بنطاق واسع سيخلق تقلبات في أسعار الأوراق المالية، مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك التجارية وزعزعة الثقة في مستقبل الأوراق المالية كذلك.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن سياسة السوق المفتوحة تتميز بالدقة في تحقيق المستهدف في عرض النقود سواء كان التغيير بالزيادة أو بالنقصان، على عكس سياسة الاحتياطي النقدي القانوني أو سعر إعادة الخصم فليس هناك ما يضمن تحقيق هذا الهدف وبنفس الدقة.

الفرع الثاني : فعالية أدوات التدخل المباشر

بالنسبة لأدوات التدخل المباشر نذكر فعالية أهم أداة وهي تأطير الائتمان:

حيث تمتلك سياسة تأطير الائتمان أثراً مباشراً وفعالاً على حجم التوسع الائتماني لأنها تقوم بالتحكم في حجم الائتمان التي تمنحه البنوك التجارية، غير أنها لا تعتبر فعالة في التأثير على حجم الائتمان الموجه للخزينة العامة، مما يجعل حجماً معتبراً من الكتلة النقدية غائباً عن دائرة اختصاص سياسة تأطير الائتمان؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 201.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: النقود والبنوك و المصارف المركزية، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 159.

³ حمزة شوار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، ط 1، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 105.

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

إن سياسة تأطير الائتمان تعيق انخفاض أسعار الفائدة المدينة على اعتبار أن كل البنوك يجب عليها تطبيق سقفوف الائتمان، وهذا النظام يحد من تطور البنوك الأكثر حركية ونشاطاً وتلغي المنافسة، وبالتالي فالبنوك لا تكون لها محفزات لتدعيم مركزها وحصتها في السوق بخفض معدلات الفائدة على القروض الممنوحة من طرفها لأنها بذلك تتجاوز السقف وتعرض للعقوبات، ورغم ذلك فإن البنوك تعتمد في سياستها التنافسية على أسعار الفائدة.¹

الفرع الثالث: فعالية الأدوات الأخرى

بالنسبة للأدوات الأخرى سنتطرق لفعالية تقييد أسعار الفائدة فقط.

حيث تعتبر هذه السياسة فعالة في التأثير على أسعار الفائدة المدينة والدائنة، وهو ما ينعكس على حجم القروض والودائع المصرفية، فهي أداة مرنة في مواجهة التقلبات الاقتصادية خاصة التضخم، إن استخدام هذه السياسة يقيّد استقلالية البنوك التجارية في تحديد أسعار الفائدة التي تراها مناسبة في السوق، كما ينعكس سلباً على المنافسة بين البنوك التجارية التي ترى أن سعر الفائدة أصبح سعراً موحداً بين البنوك؛

الفرع الرابع : فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

إن شراء البنك المركزي للأوراق المالية طويلة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية يؤدي إلى زيادة احتياطياتها ومن ثم ارتفاع حجم الائتمان المقدم من طرفها للشركات والأفراد، ويشترط لفعالية هذه الآلية أن تكون البنوك رغبة في تقديم الائتمان.

وتبرز فعالية هذه الأدوات الغير التقليدية من خلال الدور الذي لعبته في الحد من آثار الأزمة المالية لعام 2008 في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان والصين نتيجة التيسير الكمي أو التحفيز النقدي في محاولة لإنعاش اقتصادياتها بعد التباطؤ الاقتصادي الذي ضرب الأسواق العالمية. ولم تأتي بالنتائج المرجوة منذ إتباع هذه السياسة في عام 2008 حتى الآن، وإن اختلفت النتائج العامة من دولة لأخرى.²

¹ اسمية حاجي: دور السياسات النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015 - 2016، ص86.

² أسماء الخولي: التيسير الكمي سياسة "طبع الأموال" غير مجدية لإقتصادات الدول، 02 أوت 2016، تاريخ الإطلاع: 2017/04/26 على الموقع الإلكتروني: <http://aawsat.com/home/article/704136/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%C2%AB%D8%B7%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84>

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

هناك الكثير دراسات السابقة المشابهة ولقد استعنا بها في الجانب النظري والتطبيقي ولكن ما تميزت به دراستنا عن تلك الدراسات تمثلت في أنها تضمنت دراسة تطبيقية لمعطيات جديدة وأنها شملت 03 بنوك تجارية مختلفة بين العامة والخاصة، وستتطرق فيمايلي لبعض هذه الدراسات وسنقوم بعرض الدراسات باللغة العربية وباللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات الصادرة باللغة العربية:

- هندرين حسن حسين، علاقة المصارف التجارية بالبنوك المركزية مع إشارة خاصة للمصارف التجارية العراقية، قدمت هذه المقالة في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية في المجلد رقم ثلاثة لعام 2011، هدفت الدراسة للبحث عن دور البنوك المركزية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وعلاقتها بالبنوك التجارية في عملية تمويل الاقتصاديات وتطويرها، الحدود الزمانية كانت من 1995 إلى 2007، أما الحدود المكانية فكانت لعينة من البنوك التجارية العراقية مع البنك المركزي العراقي، وتناولت الدراسة العلاقة بين سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة للبنوك التجارية العراقية، وأيضا دراسة العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية العراقية للقطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى محدودية رقابة السياسة النقدية بأدواتها غير المباشرة، ومحدودية فاعلية سياسة إعادة الخصم في الرقابة على البنوك التجارية العراقية، وبالتالي السيطرة على المعروض النقدي ومحاربة التضخم.

- أسماء خضير ياس، أحمد صبحي جميل، أثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004 إلى 2013، البحث عبارة عن مقالة منشورة في مجلة الدنانير المجلد رقم واحد والعدد التاسع لعام 2016، هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق في الفترة من 2004 إلى غاية 2013، وقد استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي spss لغرض تقدير العلاقة الدالية بين الاحتياطي القانوني كمتغير مستقل والائتمان النقدي كمتغير تابع، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى نسبة 15% على كافة الودائع البنكية أدى إلى توسيع عمليات منح الائتمان النقدي في العراق.

- علي جابر عبد الحسين المعالي، حيدر حميد بلاو، مقداد جاسم عبد، أثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للفترة 2000-2014، هذه الدراسة عبارة عن مقال نُشر في مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية في المجلد رقم 08 العدد الأول سنة 2018، هدف الباحث إلى دراسة بيان أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لبعض المصارف المتخصصة باستخدام البرنامج لإحصائي SPSS لقياس أثر السياسة النقدية والمتمثلة في (أسعار الصرف، سعر الفائدة، الأرقام القياسية للأسعار)، وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها محدودية تأثير أدوات السياسة النقدية على حجم الائتمان الموجهة للزراعة وذلك بسبب جملة من الأسباب أهمها ضعف الائتمان المقدم لقطاع الزراعة في البلد محل الدراسة.

- سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراء سنة 2019، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، تهدف الدراسة إلى إبراز تأثير السياسة النقدية على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر، خلال الفترة من 2008 إلى 2015، فقد تطرقت الدراسة إلى أدوات السياسة النقدية وأدواتها وتأثيرها على التوسع الائتماني، كما قامت بدراسة تطبيقية اعتمدت فيها على بيانات سعر الخصم والاحتياطي القانوني كمتغيرين مستقلين، وحجم الائتمان الممنوح من طرف عينة من البنوك كمتغير تابع، وذلك باستخدام تحليل نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود علاقة تكامل مشترك بين السياسة النقدية من خلال الإحتياطي الإجباري على توسع التمويل للبنوك العاملة في الجزائر وضعف تأثير سياسة سعر إعادة الخصم مقابل قوة تأثير نسبة الاحتياطي القانوني.

المطلب الثاني: الدراسات الصادرة باللغة الأجنبية:

- B.T. Matemilola وآخرون، تحت عنوان:

The impact of monetary policy on bank lending rate in South Africa

هذه الدراسة عبارة عن مقال قدم إلى مجلة Borsa Istanbul Review في المجلد 15 العدد الأول لعام 2015، هدف هذا المقال لدراسة معدل الفائدة طويل الأجل لسوق المال إلى معدل الإقراض البنكي وتكييفه مع سعر الإقراض الغير متماثل وذلك من خلال الفترة من 1978 إلى غاية 2012، وطبقت الدراسة باستخدام نماذج بانل (panel)، وكانت النتيجة أن البنوك التجارية في جنوب إفريقيا

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة النقدية ودورها في تحديد حجم الائتمان المصرفي

تُعدل معدل إقراضها إلى الانخفاض ولكن سعر الإقراض يبقى ثابتاً تصاعدياً الأمر الذي يدعم فرضية ردة فعل العملاء.

– Chaiporn vithessonthi وآخرون، تحت عنوان:

Monetary Policy Bank Lending and corporate investment،

هذه المقالة نشرت في مجلة Internatinal Review of Financial Analysis المجلد 50 بدون عدد وفي مارس 2017، هدفت الدراسة إلى تحليل معمق للعلاقة بين السياسة النقدية للبنوك المركزية والسياسة الإقراضية للبنوك التجارية والسلوك الإستثماري للشركات، وذلك بالتركيز على البلدان التي تنفذ سياستها النقدية في إطار استهداف التضخم، وذلك من خلال تحليل بيانات كل من أمريكا وألمانيا وسويسرا وتايلاند، والنتائج تمثلت في سيطرة السياسة النقدية لأمريكا وألمانيا على معدل إقراض البنوك التجارية، وبالنسبة للسياسة النقدية لتايلاند تؤثر على معدل إقراض البنوك في الأجل القصيرة، في حين أن السياسة النقدية في سويسرا غير فعالة في التأثير في سعر الإقراض على المدى القصير، تُظهر نتائجها أيضاً أن معدل الإقراض للبنوك له أثر سلبي على قروضهم، وهذا التأثير السلبي يضعف من فرص نموها، ونجد أن المعروض من القروض المصرفية يلعب دوراً محورياً أكثر في تحديد استثمارات الشركات منه من سعر الإقراض.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسات النقدية هي تلك السياسات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) بهدف تحقيق أهداف اقتصادية وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير مباشرة، التقليدية وغير تقليدية، للتحكم في الكتلة النقدية.

كما تطرقنا إلى الائتمان مفهومه أهميته وأنواعه فعرّفناه بأنه هو الثقة التي يمنحها البنك لعميله (المقترض) وذلك من خلال منحه مبلغاً مالياً لاستخدامه في تغطية عجز في السيولة، على أن يتم الدفع في أجل محددة مقابل عائد متفق عليه ووفقاً لشروط معينة، وتمثل أهميته في قدرة البنوك على المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع، أما أنواعه فقدت بحسب عدة معايير، حسب الغرض و حسب المدة و حسب الضمان.

ومن خلال هذا الفصل أيضاً حاولنا معرفة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي من الناحية النظرية، ففي حالة التضخم تقوم السياسة النقدية للبنك المركزي باستخدام أداة أو أكثر لكبح التضخم، وفي هذه الحالة لا تشجع الائتمان المصرفي أي تقوم بتخفيضه، أما في حالة الكساد فيقوم البنك المركزي بتشجيع الائتمان المصرفي ومنه الزيادة في حجم الائتمان المصرفي، كما حاولنا توضيح مدى وفعالية تأثير أهم الأدوات السياسية النقدية كل على حدى على حجم الائتمان فتوصلنا إلى إختلاف تأثير كل واحد على أخرى وأن استخدامها بشكل مستقل هو أقرب إلى الصيغة النظرية منه إلى الصيغة التطبيقية.

وفي الأخير تطرقنا إلى الدراسات المشابهة باللغة العربية والأجنبية وبيننا الفرق بينها وبن دراستنا هذه وهو ما سيتضح جلياً في الفصل الثاني عندما سنحاول إسقاط الجانب النظري على التطبيقي عن طريق محاولة بناء نموذج إحصائي يبين أثر السياسات النقدية على حجم الائتمان في عينة من البنوك الجزائرية.

**الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر
السياسة النقدية على حجم الائتمان
المصرفي في الجزائر من 2008 إلى
2017**

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقية على أثر تغير بعض أدوات السياسة النقدية في الجزائر على القروض الممنوحة في عينة من البنوك وهي البنك الوطني الجزائري (BNA)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA)، وبنك خاص هو بنك SOCIETE GENERALE-ALGERIE. ومن أجل ذلك سنقوم في هذا الفصل أولاً بالتعرف على الطريقة المستخدمة في الدراسة، وبعدها دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة من خلال التعريف بالمتغيرات محل الدراسة وكذا التحليل الإحصائي ولارتباطي لها، وسيتم التحليل باستخدام برنامج eviews إصدار 10، وفي الأخير سيتم تقديم نتائج الدراسة ومناقشتها، وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني : عرض نتائج دراسة أثر السياسة النقدية لعينة الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

تعتمد أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد القياسي من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول بناء نماذج إحصائية وتقديرها لتفسير كموضوع محل الدراسة.

المطلب الأول : العينة ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول : العينة محل الدراسة

تتمثل العينة في 03 بنوك عاملة في الجزائر، بنكيين تابعين للقطاع العام وهما البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكيين عموميين في الجزائر، وبنك تابع للقطاع الخاص هو سوسيتي جينرال، وفي مايلي تقديم موجز لبنوك محل الدراسة:

- **البنك الوطني الجزائري BNA** : يعتبر أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966 بموجب قانون رقم 66-178 ، حيث كان في البداية موجه لتمويل القطاع الزراعي قبل أن يتم إعادة هيكلته ليوسع من عملياته، بلغ رأسماله 150 000 مليار دينار جزائري سنة 2018، ويعتبر أول بنك عمومي تحصل على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم 30 جويلية 2020 ، كما أنه يمتلك شبكة وكالات كبيرة تضم 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال ويضم أيضا 97 شباك بنكي آلي و 145 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات.¹

- **بنك الجزائر الخارجي BEA** : هو من أكبر البنوك العامة في الجزائر، وهو بنك تجاري جزائري تم تأسيسه في أكتوبر 1967، ويقع مقره الرئيسي في بئر مراد رايس الجزائر، وفي عام 1970 تم تكليفه بجميع العمليات المصرفية الأجنبية، وفي عام 1989 تغيرت وضعية البنك لتصبح شركة ذات مساهمة مع الحفاظ على نفس الهدف، وفي عام 2008 احتل المرتبة الأولى بين البنوك المغاربية والمرتبة السادسة من بين أكبر 200 بنك إفريقيا، وفي عام 2011 افتتح البنك أول وكالة للخدمات الذاتية في الجزائر ولها رأس مال مسجل قدره 76 مليار دينار، أما في عام 2012 فبلغ عدد فروع البنك 127 فرعاً، وفي فيفري 2017 أعلن عن إقباله على فتح وكالات في فرنسا بحلول نهاية 2017، وفي بداية 2017 زاد البنك في رأس ماله المسجل الذي يصل إلى حوالي 150 مليار دينار.²

¹ <https://www.bna.dz/> (vue le 08 aout 2020)

² www.bea.dz (vue le 08 aout 2020).

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

- بنك سوسيتي جنرال SOCIETE GENERALE ALGERIE: هو بنك مملوك بنسبة 100% لمجموعة سوسيتيه جنرال الفرنسية ، تأسس في الجزائر منذ عام 2000 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري قبل أن يقوم برفع رأسماله عدة مرات حتى وصل إلى 10 مليار دينار جزائري سنة 2009، ويضم 91 فرعًا موزعة على 31 ولاية، ويقدم بنك سوسيتيه جنرال الجزائر مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المصرفية لأكثر من 450 ألف عميل من الأفراد والمهنيين والشركات.¹

الفرع الثاني : حدود ومتغيرات الدراسة

أولاً : حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة بين 2008-2017 والتي تعتبر فترة كافية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع أما الحدود المكانية فتتمثل في ثلاث بنوك عاملة في الجزائر.

ثانياً : متغيرات الدراسة

لدراسة أثر السياسات النقدية على حجم الائتمان الممنوح لعينة من البنوك الجزائرية نحاول فيما يلي كتابة السلسلة الزمنية من سنة 2008 إلى سنة 2017 والتي تمثل حجم القروض (Y) الممنوحة من طرف عينة البنوك في شكل معادلة خطية بدلالة كلا من سعر إعادة الخصم (I) ونسبة الاحتياطي الإجمالي (R) المفروضة من طرف البنك المركزي فنتحصل على الجدول التالي:

الجدول 1.2: حجم القروض الممنوحة بدلالة المتغيرات (R، I)

| BANK | YEARS | Y بـمليون دج | R | I |
|------|-------|--------------|------|------|
| BNA | 2008 | 1965241 | 8 | 4 |
| | 2009 | 1752484 | 8 | 4 |
| | 2010 | 1952458 | 9 | 4 |
| | 2011 | 1842568 | 9 | 4 |
| | 2012 | 1414035 | 11 | 4 |
| | 2013 | 1484279 | 12 | 4 |
| | 2014 | 1886800 | 12 | 4 |
| | 2015 | 2018391 | 12 | 4 |
| | 2016 | 1551709 | 9.33 | 3.87 |
| | 2017 | 1899519 | 6.33 | 3.66 |

يتبع مابعد

¹ <https://www.societegenerale.dz> (vue le 08 aout 2020).

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

يتبع ما قبله

| | | | | |
|--------------------------------------|------|---------|------|------|
| BEA | 2008 | 2000830 | 8 | 4 |
| | 2009 | 1666163 | 8 | 4 |
| | 2010 | 1916570 | 9 | 4 |
| | 2011 | 2069933 | 9 | 4 |
| | 2012 | 1715817 | 11 | 4 |
| | 2013 | 1394535 | 12 | 4 |
| | 2014 | 8415542 | 12 | 4 |
| | 2015 | 1753746 | 12 | 4 |
| | 2016 | 1679735 | 9.33 | 3.87 |
| | 2017 | 1959318 | 6.33 | 3.66 |
| SOCIETE GENERALE- ALGERIE | 2008 | 85642 | 8 | 4 |
| | 2009 | 101624 | 8 | 4 |
| | 2010 | 116283 | 9 | 4 |
| | 2011 | 125071 | 9 | 4 |
| | 2012 | 142602 | 11 | 4 |
| | 2013 | 185888 | 12 | 4 |
| | 2014 | 150479 | 12 | 4 |
| | 2015 | 185888 | 12 | 4 |
| | 2016 | 195245 | 9.33 | 3.87 |
| | 2017 | 228195 | 6.33 | 3.66 |

المصدر : - (Y) بإعتماد على التقارير المالية السنوية لعينة البنوك.

- (I,R) بإعتماد على نشرات البنك المركزي الجزائري.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في تقدير النموذج وتقييمه

ستعرض في هذا المطلب الأدوات القياسية و البرمجية التي استخدمناها في هذه الدراسة

الفرع الأول: الأدوات والأساليب القياسية المستعملة.

أولا : صياغة النموذج القياسي

يمكن صياغة حجم القروض الممنوحة في كل بنك على شكل علاقة خطية بدلالة المتغيرات I ، R ، فإن شكل النموذج المقترح يكون من الشكل:

المعادلة 1.2 : النموذج القياسي ل Y

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 I_i + \beta_2 R_i + \varepsilon_i$$

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

حيث : $i=1, \dots, n$.

$n =$ عدد المشاهدات (السنوات)

$Y_i =$ حجم قروض الممنوحة من طرف البنك.

($\beta_0, \beta_1, \beta_2$) هي المعاملات المراد تقديرها في النموذج .

I, R هي المتغيرات المستقلة في النموذج.

ε هو حد الخطأ، وتم إضافته في المعادلة لإمكانية إهمال بعض المتغيرات المستقلة الأخرى والتي يمكن أن تؤثر في

المتغير التابع ، بالإضافة لإمكانية وجود أخطاء أو أرتبيات في قياس المتغيرات.

إن تقدير المعادلة (1.3) من شأنه أن يبين لنا الأثر النسبي لكل من المتغيرات المستقلة على حجم القروض الممنوحة.

ثانيا: كتابة النموذج القياسي على شكل مصفوفي

يمكن كتابة المعادلة (1.2) في جملة معادلات حسب المشاهدات i لتعطينا المعادلة A .

$$\left. \begin{array}{l} (i = 1) \Rightarrow Y_1 = \beta_0 + \beta_1 I_1 + \beta_2 R_1 + \varepsilon_1 \\ (i = 2) \Rightarrow Y_2 = \beta_0 + \beta_1 I_2 + \beta_2 R_2 + \varepsilon_2 \\ \vdots \\ (i = N) \Rightarrow Y_i = \beta_0 + \beta_1 I_{11} + \beta_2 R_{11} + \varepsilon_{11} \end{array} \right\} (A)$$

يمكن كتابة جملة المعادلات (A) على شكل مصفوفي من الشكل $Y = XB + \varepsilon$

حيث :

$$Y = \begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_N \end{pmatrix}_{(N \times 1)}, \quad B = \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_2 \end{pmatrix}_{(3 \times 1)}, \quad \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_N \end{pmatrix}_{(N \times 3)}, \quad X = \begin{pmatrix} 1 & I_1 & R_1 \\ 1 & I_2 & R_2 \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & I_N & R_N \end{pmatrix}_{(N \times 3)}$$

ثالثا : تقدير معاملات المعادلة الخطية

بعد كتابتنا للنموذج المقترح للقروض الممنوحة على شكل مصفوفي، نسعى لإيجاد تقدير معاملات هذا النموذج والمتمثلة في الشعاع B، وأحسن طريقة في ذلك طريقة المربعات الصغرى حسب العلاقة التالية:

$$\hat{B} = (\hat{X} \quad X)^{-1} \hat{X}Y$$

حيث \hat{B} : هو شعاع المعاملات المقدرة نموذج .

\hat{X} هو منقول المصفوفة X.

لتقدير قيم $(\hat{\beta}_2, \hat{\beta}_1, \hat{\beta}_0)$ بطريقة المربعات الصغرى (MCO)، يمكننا كتابة أحسن علاقة خطية من الشكل:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 I_i + \hat{\beta}_2 R_i$$

رابعا: اختبار معنوية المعامل والنموذج والقوة التفسيرية لنموذج

-معامل التحديد R squared: هو نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فهو يقيس القدرة التفسيرية لنموذج.¹

-إختبار المعنوية الكلية لنموذج F: نقوم بإختبار الفرضيتين التاليتين :

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0$$

$$H_1: \in \beta_j \neq 0$$

من أجل ذلك نقوم بحساب قيمة فيشر ومقارنتها بالقيمة الجدولة فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولة نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن معاملات $\hat{\beta}_2, \hat{\beta}_1, \hat{\beta}_0$ تختلف معنويا عن 0، والعكس صحيح.

-إختبار معنوية المعامل المقدرة : من بين أهم العناصر في دراسة قوة النماذج الإندارية المقدرة، هو إختبار كل معلم من المعامل المقدرة على حدى، هذا فيما إذا كان يوجد هناك دلالة إحصائية للعلاقة بين المتغير التابع وكلا من المتغيرات المستقلة الأخرى خلال الفترة المدروسة.

في اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة يمكن الاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع وهذا من خلال الاعتماد على إحصائية t المحسوبة ومقرنتها بالقيمة

¹ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الحامد، الأردن، 2011، ص 39

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

المجدولة والمستخرجة من جدول توزيع ستودنت بمستوى معنوية α ودرجة حرية $(n-k-1)$ كذلك يمكن الاعتماد على الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة ومقارنتها بمستوى معنوية α . ولاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة نقوم بوضع فرضيتين H_0 ، H_1 بعدها يمكننا قبول إحداها ورفض الأخرى اعتمادا على اختبارات ستودنت.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسيين في تقديرهم للنماذج هي الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة ويكون هذا المشكل عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبطا طرديا مع أخطاء الفترة الزمنية سابقا. ويمكن اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى باستخدام اختبار (Durban Watson) وذلك بعد استخراج القيمة المحسوبة من جدول الانحدار الخطي المتعدد أو باختبار (Breusch-Godfrey) ومقارنتها بالقيمة المجدولة لتوزيع khi-deux¹.

- اختبار توزيع البواقي

تساعد البواقي على مدى تمثيل المعادلة المفروضة في النموذج لمشاهدات العينة، حيث أن القيمة الكبيرة للبواقي تعني أن التمثيل يكون غير جيد والقيمة الصغيرة تعني تمثيلا جيدا، ويمكن اختبار توزيع البواقي باستخدام اختبار إحصائية Jarque-Bera ومقارنته بالقيمة المجدولة لتوزيع khi-deux فإذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من المجدولة نقول أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.²

- اختبار التباين

نعمد في اختبار التباين على إحصائية ARCH-LM فإن كانت أصغر من القيمة المجدولة لتوزيع khi-deux أو الاحتمالية المحسوبة في الاختبار أكبر تماما من 0.05 نقبل H_0 ومنه عدم وجود مشكل عدم تباين الأخطاء.

الفرع الثاني : البرامج المستخدمة في الدراسة

للحصول على نتائج دقيقة وسريعة إستعنا ببرنامج EViews وهو برنامج متقدم في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، ويعتبر نسخة مطورة من البرنامج السابق (TSP) كان الباحثون يستخدمونه للقياس الاقتصادي وبناء وتصميم النماذج الاقتصادية والتحليل الاقتصادي للبيانات، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي (Autocorrelation) والمتعدد

¹ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005، ص127

² محمد شبيخي، مرجع سبق ذكره، ص38

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

(Multicollinearity) واختلاف التباين (Heteroskedasticity) والخطأ في صياغة النماذج (Misspecification) والارتباط المتعدد Multicollinearity كما تمكن الباحث من تقدير هذه النماذج وحل المشاكل الإحصائية الناتجة عنها.¹

المبحث الثاني : عرض نتائج دراسة أثر السياسة النقدية لعينة الدراسة ومناقشتها

سنحاول في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة من خلال التحليل الإحصائي الوصفي والإرتباط بين متغيرات الدراسة وكذا تقدير نماذج الدراسة من أجل إختيار فرضيات الدراسة، وبعدها سنحاول تحليل ومناقشة هذه النتائج.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى بناء نموذج إحصائي يبين المتغيرات المسؤولة عن تغيرات حجم الإئتمان الممنوح من خلال إيجاد المعاملات $\beta_0, \beta_1, \beta_2$ وأحسن طريقة لذلك هي طريقة المربعات الصغرى والتي تهدف إلى إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنية مربعات الانحراف بين المشاهدات الفعلية والمقدرة، وبعدها سنقوم باختبار النموذج لتشخيص القوة الإحصائية له، لكن قبل ذلك نقوم بإجراء دراسة وصفية وإرتباطية بين متغيرات الدراسة من أجل الإلمام الجيد بالمتغيرات.

الفرع الأول: الدراسة الإحصائية الوصفية والإرتباطية بين متغيرات الدراسة

أولا : الدراسة الوصفية

الجدول 2.2: الدراسة الوصفية للبيانات الوحدة: مليون دينار

| البنوك | المتوسط | الوسيط | أعلى قيمة | أدنى قيمة | الإنحراف المعياري | عدد المشاهدات |
|--------|----------|----------|-----------|-----------|-------------------|---------------|
| BEA | 2457219 | 1835158 | 8415542 | 1394535 | 2103019 | 10 |
| BNA | 1864684 | 1776748 | 2018391 | 1414035 | 217215.1 | 10 |
| SGA | 146540.5 | 151691.7 | 228195 | 85642 | 45952.01 | 10 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews. (الملحق رقم 01 و 02 و 03)

¹ <http://www.univ-soukahrass.dz/ar/module/1898/question/771> , (23/08/2020)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

ثانيا : قوة ونوع الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

نلخصها في الجداول التالية:

الجدول 3.2: الإرتباط بين المتغيرات BNA

| I | R | Y | |
|-----------|-----------|-----------|---|
| -0.057668 | -0.285716 | 1 | Y |
| 0.592457 | 1 | -0.285716 | R |
| 1 | 0.592457 | 0.057668 | I |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews (الملحق رقم 04)

الجدول 4.2: الإرتباط بين المتغيرات BEA

| I | R | Y | |
|----------|----------|----------|---|
| 0.128965 | 0.355335 | 1 | Y |
| 0.592457 | 1 | 0.355335 | R |
| 1 | 0.592457 | 0.128965 | I |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews (الملحق رقم 05)

الجدول 5.2: الإرتباط بين المتغيرات SGA

| I | R | Y | |
|-----------|----------|-----------|---|
| -0.691449 | 0.132854 | 1 | Y |
| 0.592457 | 1 | 0.132854 | R |
| 1 | 0.592457 | -0.691449 | I |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews (الملحق رقم 06)

- من خلال الجدول 3.2 نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين I و R مع المتغير التابع Y بقوة معامل 0.057 و 0.285 على الترتيب، وهي علاقة ارتباط ضعيفة.
- من خلال الجدول 4.2 نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين I و R مع المتغير التابع Y بقوة معامل 0.128 و 0.355 على الترتيب.
- من خلال الجدول 5.2 نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين المتغير المستقل R والمتغير التابع Y حيث قدر معامل الارتباط 0.132، وهناك علاقة عكسية قوية المتغير المستقل I والمتغير التابع Y حيث قدر معامل الارتباط 0.691.

الفرع الثاني : نتائج تقدير نماذج الدراسة

الجدول 6.2: تقدير نماذج الدراسة

| β_2 | β_1 | β_0 | |
|-----------|-----------|------------|------------|
| 337250.68 | -42212.31 | 851620.68 | BNA |
| -2385999 | 453169.50 | 7508737.00 | BEA |
| -492334.8 | 19259.06 | 1911733.00 | SGA |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews (الملحق رقم 06 و 07 و 08)

من خلال الجدول أعلاه يمكننا كتابة المعادلة الخطية لحجم القروض الممنوحة من طرف كل بنك، بدلالة كلا من سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإجباري على الشكل التالي :

- بالنسبة ل: **BNA**

النموذج 01

$$\hat{Y}_i = 851620.68 - 42212.314 R_i + 337250.683 I_i$$

- بالنسبة ل: **BEA**

النموذج 02

$$\hat{Y}_i = 7508737.00 + 453169.50 R_i - 2385999.00 I_i$$

- بالنسبة ل: **SGA**

النموذج 03

$$\hat{Y}_i = 1911733.00 + 19259.06 R_i - 492334.80 I_i$$

حيث : \hat{Y}_i هي القيم المقدرة لحجم القروض الممنوحة من طرف البنك بواسطة النموذج المقترح.

- R_i, I_i هي القيم الحقيقية للمتغيرات المستقلة لنموذج.

- $\hat{\beta}_1$ = مقدار التغيير في Y عندما تزيد نسبة R بنسبة 1 % مع ثبات I.

- $\hat{\beta}_2$ = مقدار التغيير في Y عندما تزيد نسبة I بنسبة 1 % مع ثبات R.

- $\hat{\beta}_0$ = ويمثل Y المقدر عند انعدام المتغيرات الأخرى.

نلاحظ أن :

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

قوة تأثير المتغير I على Y في كل النماذج أقوى من تأثير R على Y، ونجد أيضا أن تأثيرا المتغير I موجب في النموذج 01 وسالب في كلا النموذجين 02 و 03، أما المتغير R فيؤثر على Y إيجابا في كل من النموذجين 02 و 03 بينما يؤثر سلبا في النموذج رقم 01 .

الفرع الثالث : الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي والتحليل من خلاله، بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات التي تساعدنا في هذه الدراسة وهي كالاتي:

- اختبار جودة التوثيق؛ R-squared؛
- اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر؛
- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة ؛
- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.
- اختبار توزيع البواقي؛
- اختبار التباين.

سنستعرض مختلف الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول 7.2: الإختبارات الإحصائية لنماذج المقدرة

| اختلاف التباين | توزيع البواقي | لارتباط الذاتي للأخطاء | إحتمالية فيشر | معامل التحديد | |
|----------------|---------------|------------------------|---------------|---------------|------------|
| ARCH | JB | BG | Prob(F-stat) | Rsq | |
| 3.73 | 0.521 | 5.674 | 0.689 | 0.100 | BNA |
| 0.072 | 7.811 | 4.065 | 0.598 | 0.136 | BEA |
| 0.422 | 0.946 | 5.355 | 0.000 | 0.931 | SGA |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews (الملحق رقم 10 و 11)

أولاً : معامل التحديد

ومن خلال نتائج في الجدول 7.2 يمكن ملاحظة مايلي :

- بالنسبة لنموذجي BNA و BEA المتغيرات المستقلة لا تفسر التغيير في المتغير التابع سوى 10.00% و 13.60% على التوالي، أي أن التغيير في R و I لا يؤثر تقريبا على Y .
- بالنسبة لنموذج SGA معامل التحديد $R^2 = 0.931$ أي أن النموذج يفسر مانسبته 93.10% من تغيرات المتغير التابع Y وهي نسبة تفسير قوية جدا.

ثانيا : إختبار المعنوية الكلية لنموذج :

لدينا القيمة الاحتمالية المحسوبة Prob(F-stat) أكبر تماما من 0.05 في كلا من نموذج BNA و BEA ومنه نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 أي أن المعامل المقدرة للنموذج ليس لها معنوية إحصائية كلية في كلا النموذجين و أن معاملات $\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2$ لا تختلف معنويا عن 0 بمستوى معنوية 5% ، بينما نلاحظ أن نموذج SG يمتلك معنوية إحصائية كلية لأن $Prob(F-stat)=0.000$ أصغر تماما من 0.05 و أن معاملات $\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2$ تختلف معنويا عن 0 بمستوى معنوية 5%.

ثالثا : اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة

القيم الاحتمالية Prob لاختبار ستودنت للمعنوية لكل من المعالم $\beta_0, \beta_1, \beta_2$ ، أكبر من 0.05 في كلا من النموذجين BNA و BEA مما يبين عدم وجود معنى لهذه المعالم لا تختلف معنويا عن الصفر، بينما القيم الاحتمالية Prob لاختبار ستودنت للمعنوية لكل من المعالم $\beta_0, \beta_1, \beta_2$ في النموذج SG أصغر من 0.05 أي أن المعالم تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي تعتبر كلها ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%. وبما أن النموذجين BNA و BEA لا يتمتعان بقدرة تفسيرية فإننا نستبعدهم من بقية الاختبارات ونكتفي باختبار نموذج SGA.

رابعا : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

من الجدول 7.2 في نموذج SGA، نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث أن إحصائية Breusch-Godfrey التي تساوي 5.35 أصغر تماما من القيمة الجدولة لتوزيع khi-deux بدرجة حرية 2 (5.99).

ومنه نقول إنه لا يوجد مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء.

خامسا : إختبار توزيع البواقي

من الجدول 7.2 نلاحظ أن البواقي ذات توزيع طبيعي في نموذج SGA، حيث أن إحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.946 أصغر تماما من القيمة الجدولة لتوزيع khi-deux بدرجة حرية 2 (5.99) وعليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي H_0 .
ومنه نستطيع القول أن البواقي ذات توزيع طبيعي.

سادسا : إختبار التباين

نعتمد في إختبار التباين على إحصائية ARCH-LM التي تساوي 0.422 (من الجدول 7.2) فهي أصغر من القيمة الجدولة لتوزيع khi-deux بدرجة حرية 1 (ويظهر ذلك من خلال القيمة الاحتمالية المحسوبة في الإختبار 0.515 أكبر تماما من 0.05) نقبل إذا فرضية تجانس التباين الشرطي للأخطاء H_0 ومنه عدم وجود مشكل عدم تباين الأخطاء.

من خلال الإختبارات التي قمنا بها يمكن القول أن نموذج ASG يتمتع بقوة إحصائية تمكننا بالحصول على نتائج تفسر موضوع الدراسة.

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بمناقشة نتائج الدراسة من الناحية الاقتصادية بعدما اخترناها من الناحية القياسية.

الفرع الأول: مناقشة نتائج تقدير المعاملات

من خلال الدراسة القياسية لتقدير معادلات خط الانحدار لكل بنك توصلنا إلى أن تأثير السياسات النقدية على حجم القروض الممنوحة تختلف من حيث قوة ونوع التأثير من بنك لآخر:

- بنك BNA تتأثر حجم القروض إيجابيا بسعر إعادة الخصم وهذا عكس ما فرضناه وما رأيناه في الجزء النظري، بينما تتناسب عكسيا مع الإحتياطي القانوني، فكلما زاد الإحتياطي القانوني بنسبة 1% تراجع القروض الممنوحة بـ 42212.31.

- بنك BEA و SGA: تتأثر حجم القروض سلبيا بسعر إعادة الخصم وهذا منطقي من الناحية الإقتصادية كما رأينا في الجزء النظري، بينما تتناسب طرديا مع الإحتياطي القانوني، فكلما زاد الإحتياطي القانوني زادت القروض الممنوحة في البنكين وهذا عكس الفرضية التي تنص على أن أي إرتفاع في الإحتياطي القانوني يؤدي إلى حصر أكبر لأموال المودعين وبالتالي تقليل قدرة البنك في التوسع في الإقراض،

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي في الجزائر

وهذا راجع لتأثير متغيرات أخرى كنقص الكفاءة التشغيلية وعدم التحكم في السيولة بشكل كافي وهذا واضح بشكل أكبر في بنك BEA فبرغم زيادة نسبة الإحتياطي القانوني بنسبة 1% إلا أن القروض زادت بـ 453169.50 وحدة، بينما في بنك SG ليس هناك تأثير كبير حيث زادت القروض بـ 19259.06 وحدة فقط.

الفرع الثاني : مناقشة نتائج الاختبارات الإحصائية

من خلال الاختبارات الإحصائية لنموذج توصلنا لنتائج التالية:

- معامل التحديد في البنكين BNA و BEA يساوي على التوالي 10.00% و 13.60% وهي نسب ضعيفة جدا، أي أن النموذجين لا يفسران التغيرات الحاصلة في حجم القروض الممنوحة في كل بنك، وهو ماتضح جليا عندما قمنا باختبار المعنوية الكلية ومعنوية المعلمات فهما لا يتمتعان بمعنوية إحصائية يمكن البناء عليها، ومنه يمكن القول أن الأداة المستعملتان من بنك المركزي لا يؤثران بشكل كبير على حجم القروض ويرجع ذلك لكون كلا البنكين عموميان ويخضعان أكثر للقرارات الإدارية مثل قروض في إطار أجهزة دعم الشباب ANSEJ و CNAC وإلى ضعف التسيير المالي، وعدم احترام للإجراءات الاحترازية لحماية أموال المودعين في الكثير من الأحيان¹.

- بينما معامل التحديد في بنك SGA يساوي 93.10% وهي نسبة قوية جدا ونستطيع القول أن النموذج يفسر الدراسة بشكل جديد ويمكن البناء عليه لتنبؤ بتأثير سياسة البنك المركزي على حجم القروض في بنك SGA عن طريق أداة سعر إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي القانوني، وهي النتيجة التي تحصلنا عليها من خلال الاختبارات الإحصائية الناجحة التي أجريت على النموذج، حيث أي زيادة في نسبة سعر إعادة الخصم بنسبة 01% يؤدي إلى كبح قدرة البنك على الإقراض بمبلغ 492334.8 وحدة، بينما زيادة نسبة الإحتياطي القانوني بنسبة 01% يؤدي إلى زيادة الإقراض بـ 19259.06 وحدة وهو مبلغ صغير لا يؤثر على حجم القروض مقارنة بمتوسط ما أقرضه البنك في هذه الفترة 146540.50 وحدة، وهنا نستنتج ضعف تأثير أداة الإحتياطي القانوني في هذا النموذج.

¹ مقابلة شفوية مع موظفين من البنكين

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع والتي استهدفت عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2017، من أجل تحديد العلاقة بين سعر إعادة الخصم والاحتياطي النقدي القانوني على حجم الائتمان الممنوح من طرف عينة الدراسة، قمنا بتقديم الطريقة المستخدمة في الدراسة والتي تمثلت في بناء نموذج لمعادلة إنحدار لكل بنك ثم تقدير معاملاتها، وكذا أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل الدراسة، وقمنا أيضاً بتقديم عينة الدراسة والتي تمثلت في ثلاث (03) بنوك عاملة بالجزائر، وبدراسة إحصائية وصفية وارتباطية لمتغيرات الدراسة، وفي الأخير قدمنا بتقديم نتائج ثم التحليل والمناقشة، وذلك باستخدام برنامج eviews إصدار 10، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها إلى ما يلي:

- إختلاف قوة ونوع تأثير سياسات البنك المركزي الجزائري على البنوك قيد الدراسة؛
- بعد إجراء الاختبارات تبين ضعف القوة التفسيرية لنموذج خط الانحدار BNA و BEA بينما هناك وجود قوة تفسيرية قوية لنموذج SGA؛
- وجود علاقة تأثير ضعيفة بين الاحتياطي النقدي القانوني وحجم الائتمان من طرف بنك SGA، أما بالنسبة للعلاقة بين سعر إعادة الخصم وحجم الائتمان والتمويل الممنوح من طرف البنوك عينة الدراسة فتوجد علاقة قوية، ومنه فالسياسة النقدية في الجزائر فعالة في التأثير على حجم الائتمان من طرف بنك SGA في الجزائر من خلال سعر إعادة الخصم وغير فعالة في التأثير على حجم الائتمان من خلال نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية والتي تجسد مضمونها في دراسة أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على حجم الائتمان للبنوك التجارية، من أجل ذلك قمنا بصياغة ثلاث فرضيات أساسية قصد إثبات أو نفي تلك الفرضيات، وبالإضافة إلى الجزء النظري قمنا في الجزء التطبيقي بدراسة عينة مكونة من ثلاث 03 بنوك عاملة في الجزائر هي بنك الجزائر الخارجي (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك سوسيتي جنرال الجزائر (SGA)، وقد امتدت فترة الدراسة 10 سنوات، فقد تم تمثيل كل من حجم الائتمان الممنوح من طرف تلك البنوك ومعدل إعادة الخصم والاحتياطي النقدي القانوني في معادلة إنحدار، ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة كما يلي:

أولاً : نتائج الدراسة

توصلنا إلى العديد من النتائج منها ما هو نظري ومنها ما هو تطبيقي.

أ. نتائج الجانب النظري:

1. تعدد مفاهيم السياسة النقدية ويمكن إعطاء تعريف شامل على أنها : تلك السياسة التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) باستخدام مجموعة من الأدوات للتحكم في الكتلة النقدية وذلك بهدف تحقيق أهداف إقتصادية أهمها تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة؛
2. هناك العديد من أدوات السياسة منها ماهو تقليدي ومنها ماهو حديث و لكل منها خصائصها واستعمالاتها، وكذلك تختلف في ما بينها في الفعالية فكل أداة لها شروط يجب توفرها كي تكون فعالة؛
3. يعتمد البنك المركزي الجزائري كثيرا في تسييره للسيولة على أداتين هما سعر إعادة الخصم و الاحتياطي النقدي القانوني، لكنه استعمل أدوات أخرى كتأطير الائتمان والتسيير الكمي؛
4. ترتبط أدوات السياسة النقدية إما طرديا أو عكسيا مع حجم الإئتمان، فمثلا يرتبط عكسيا مع نسبة الإحتياطي القانوني و سعر إعادة الخصم .

ب. نتائج الجانب التطبيقي: تمثلت فيما يلي:

1. عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج معادلة خط الانحدار للبنكين BEA و BNA، وبالتالي ليس هناك تأثير كبير للبنك المركزي على حجم الإقراض في البنكين باستعمال أداة الإحتياطي النقدي الإجباري و سعر إعادة الخصم، وهذا لكون البنكين عموميا ويخضعان للقرارات الإدارية كثيرا، ومنه فالنتيجة المتوصل إليها تتوافق مع دراسة " هندرين حسن حسين " والتي أشارت إلى محدودية رقابة السياسة النقدية بأدواتها غير

- المباشرة، ومحدودية فاعلية سياسة إعادة الخصم في الرقابة على البنوك التجارية العراقية، وبالتالي السيطرة على المعروض النقدي.
2. وجد دلالة إحصائية قوية لنموذج معادلة خط الانحدار لبنك SGA، وبالتالي وجود فعالية للبنك المركزي في التأثير على البنوك الخاصة.
3. هناك فعالية للبنك المركزي عن طريق أداة سعر إعادة الخصم، وعدم وجود فعالية عن طريق نسبة الاحتياطي القانوني، وهي تتناقض عن النتائج المتوصل إليها في الدراسات "سوسن بركاني" حيث إشارة لضعف تأثير سياسة سعر إعادة الخصم مقابل قوة تأثير نسبة الاحتياطي القانوني.

ثانياً : نتائج اختبار فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى :** صحت هذه الفرضية لكن البنك المركزي الجزائري يعتمد أكثر على أداتين هما سعر إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي القانوني.
- الفرضية الثانية :** يختلف تأثير أدوات السياسة النقدية عن بعضها البعض، فقد ثبت صحت هذه الفرضية وذلك لأننا توصلنا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة إعادة الخصم وحجم الائتمان الممنوح في بنك سوسيتي جينرال، في حين أنه لم يكن لنسبة الإحتياطي النقدي القانوني أي تأثير على حجم الائتمان والتمويل.
- الفرضية الثالثة :** يختلف تأثير سياسة البنك المركزي الجزائر من بنك لآخر رغم توحيد أدوات السياسة النقدية، وهذا ماتم إثباته من خلال دراستنا، فوجدنا أن بنك BEA و BNA لم يتأثرا كثيرا بينما تأثر بنك SGA.

ثالثاً : التوصيات

1. ضرورة استكمال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، ومتابعة السوقين النقدي والمالي بوصفهم أحد ركائز تطبيق سياسة نقدية فعالة؛
2. ضرورة المتابعة الصارمة لمدى تطبيق البنوك للقوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات النقدية؛
3. وجوب انسحاب كلي والحقيقي للسلطات العمومية من الحياة اليومية للتسيير البنكي وجعلها تنظم أمورها الداخلية لما تراه مناسباً لها بما يرفع من أرباحها؛

4. يجب على بنك الجزائر ابتكار أدوات وآليات جديدة لسياسته النقدية، وتطوير أدوات السياسة النقدية وذلك لجعلها أكثر مرونة وأكثر تحكماً في المعروض من النقود.

رابعاً : آفاق البحث

بعد أن تناولنا في بحثنا هذا موضوع أثر السياسات النقدية على حجم الائتمان المصرفي، ومن خلال نقاط الضعف والقصور على غرار جميع البحوث والدراسات من جهة، ونظراً لشساعة الموضوع من جهة أخرى، فإن البحث يحتاج العديد من الدراسات من أجل تكملة وتغطية جوانب القصور فيه ويمكن تحديد هذه الآفاق كما يلي:

- أثر السياسة النقدية غير التقليدية على التوسع الائتماني للبنوك التجارية في الجزائر؛
- أثر سياسات البنك المركزي على البنوك العمومية في الجزائر؛
- أثر سياسات البنك المركزي على المصارف الإسلامية في الجزائر.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
2. حمزة شودار: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، ط1، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
3. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: النقود والبنوك و المصارف المركزية، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. عبد الله خبابة: الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
5. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
6. عبد المطلب عبد الحميد: إقتصاديات الإستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2014.
7. علي كنعان: النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
8. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط01، الحامد، الأردن، 2011.
9. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
10. يوسف حسن يوسف: البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، ط1، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، القاهرة، 2014.

الأطروحات والمذكرات:

11. أحلام موسى مبارك: آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية- دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

12. أحمد محمد صالح الجلال: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003، مذكرة ماجستير(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
13. جاسر محمد سعيد الخليل : أثر سياسة البنوك التجارية الائتمان على الاستثمار الخاص في فلسطين، مذكرة ماجستير(منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004.
14. بركاني سوسن، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
15. ريمة ذهبي : الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة دكتوراه LMD (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013.
16. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005.
17. سمية حاجي : دور السياسات النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه الطور الثالث(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
18. شريف عمروش : السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005.
19. ليلي أسمهان بقبق : آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

20. صالح صالح: أدوات السياسة النقدية والمالية لترشيد دور الصرفة الإسلامية، ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-19-20 أبريل 2010.

المقالات والدوريات:

21. إضاءات مالية ومصرفية: نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 10، السلسلة 7، الكويت، ماي 2015.
22. ثريا الخزرجي : السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، جامعة بغداد، بغداد، 2010.

23. ثريا عبد الرحيم : تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم (دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 48، المجلد 13، جامعة بغداد، بغداد، 2007.
24. جليل شعبان خسرو، عقيل عبر محمد الحمري: أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصادية الأمريكية حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد 28، المجلد 7، كانون الأول 2011، ص 204.
25. طه عمر هاشم: دور سياسات منح الإئتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والإستثمار)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 3، جامعة كركوك، العراق، 2013.
26. بن غلاب جميلة ومواس كنزه، مخاطر القروض البنكية وضمائانات منحها، مذكرة شهادة ليسانس (غير منشورة)، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2005.
27. لطرش جمال وآخرون، البنوك التجارية وأساليبها في استثمار أموال العملاء، مذكرة ليسانس (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
28. عبد الحميد عبد العزيز شويش ، بشرى عبد الباري: التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة كركوك للعلوم والاقتصادية، العدد 2، المجلد 4، جامعة كركوك، العراق، 2014.
29. عبد القادر مطاي ، كريمة بن شنيعة: فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم - دراسة تجارب دولية-، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2016.
30. علي صاري ، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.
31. محمد راتول، صلاح الدين كروش: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدو في الجزائر 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع 2014.

التقارير:

32. بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، الجزائر، سبتمبر 2009.
33. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، الجزائر، جويلية 2011.
34. بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، الجزائر، نوفمبر 2014.
35. بنك الجزائر: التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية ، مداخلة السيد المحافظ، الجزائر، أبريل 2017.

36. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، الجزائر، ديسمبر 2008.
37. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 06، الجزائر، مارس 2009.
38. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 17، الجزائر، ماي 2012.
39. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 19، الجزائر، سبتمبر 2012.
40. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 34، الجزائر، جوان 2016.
41. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، الجزائر، سبتمبر 2017.

المواقع الإلكترونية:

42. أسماء الخولي: التيسير الكمي سياسة "طبع الأموال" غير مجدية لإقتصادات الدول، 02 أوت 2016، تاريخ الإطلاع: 2017/04/26 على الموقع الإلكتروني:

<http://aawsat.com/home/article/704136/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%C2%AB%D8%B7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%C2%BB-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84>

43. صالح مفتاح: السياسة النقدية والمعلوماتية اللأزمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، جامعة بسكرة، تاريخ الإطلاع: 2016/02/20 على الموقع الإلكتروني:

<http://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20...%20telmsan/%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%87%D8%A7%20%D9%88%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89.pdf>

44. البنك الوطني الجزائري: <https://www.bna.dz/>

45. البنك سوسيتي جينرال: <https://www.societegenerale.dz>

46. البنك الخارجي الجزائري: www.bea.dz

ثانياً. المراجع باللغة الأجنبية:

Livre :

47. PRUCHAUD J: Evolution des techniques bancaires, Editions scientifiques Riber, Paris, 1960.
48. Xavier Bradley, christian dexamps : Monnaie Banque financement, éditions dalloz, paris, 2005.

الملاحق

ملحق رقم 01: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات النموذج لبنك BNA

| | Y | R | I |
|--------------|-----------|-----------|-----------|
| Mean | 1776748. | 9.666000 | 3.953000 |
| Median | 1864684. | 9.165000 | 4.000000 |
| Maximum | 2018391. | 12.00000 | 4.000000 |
| Minimum | 1414035. | 6.330000 | 3.660000 |
| Std. Dev. | 217215.1 | 1.994499 | 0.110760 |
| Skewness | -0.622215 | -0.095732 | -2.145847 |
| Kurtosis | 1.841602 | 1.808865 | 6.116753 |
| Jarque-Bera | 1.204372 | 0.606442 | 11.72200 |
| Probability | 0.547613 | 0.738436 | 0.002848 |
| Sum | 17767484 | 96.66000 | 39.53000 |
| Sum Sq. Dev. | 4.25E+11 | 35.80224 | 0.110410 |
| Observations | 10 | 10 | 10 |

ملحق رقم 02: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات النموذج لبنك BEA

| | Y | R | I |
|--------------|----------|-----------|-----------|
| Mean | 2457219. | 9.666000 | 3.953000 |
| Median | 1835158. | 9.165000 | 4.000000 |
| Maximum | 8415542. | 12.00000 | 4.000000 |
| Minimum | 1394535. | 6.330000 | 3.660000 |
| Std. Dev. | 2103019. | 1.994499 | 0.110760 |
| Skewness | 2.621408 | -0.095732 | -2.145847 |
| Kurtosis | 7.972590 | 1.808865 | 6.116753 |
| Jarque-Bera | 21.75574 | 0.606442 | 11.72200 |
| Probability | 0.000019 | 0.738436 | 0.002848 |
| Sum | 24572189 | 96.66000 | 39.53000 |
| Sum Sq. Dev. | 3.98E+13 | 35.80224 | 0.110410 |
| Observations | 10 | 10 | 10 |

ملحق رقم 03: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات النموذج لبنك SGA

| | Y | R | I |
|--------------|----------|-----------|-----------|
| Mean | 151691.7 | 9.666000 | 3.953000 |
| Median | 146540.5 | 9.165000 | 4.000000 |
| Maximum | 228195.0 | 12.00000 | 4.000000 |
| Minimum | 85642.00 | 6.330000 | 3.660000 |
| Std. Dev. | 45952.01 | 1.994499 | 0.110760 |
| Skewness | 0.160152 | -0.095732 | -2.145847 |
| Kurtosis | 1.882384 | 1.808865 | 6.116753 |
| Jarque-Bera | 0.563192 | 0.606442 | 11.72200 |
| Probability | 0.754578 | 0.738436 | 0.002848 |
| Sum | 1516917. | 96.66000 | 39.53000 |
| Sum Sq. Dev. | 1.90E+10 | 35.80224 | 0.110410 |
| Observations | 10 | 10 | 10 |

ملحق رقم 04: الإرتباط بين متغيرات BNA

| | I | R | Y |
|---|-----------|-----------|-----------|
| I | 1.000000 | 0.592457 | -0.057668 |
| R | 0.592457 | 1.000000 | -0.285716 |
| Y | -0.057668 | -0.285716 | 1.000000 |

ملحق رقم 05: الإرتباط بين متغيرات BEA

| | Y | R | I |
|---|----------|----------|----------|
| Y | 1.000000 | 0.355335 | 0.128965 |
| R | 0.355335 | 1.000000 | 0.592457 |
| I | 0.128965 | 0.592457 | 1.000000 |

ملحق رقم 06: الإرتباط بين متغيرات SGA

| | Y | R | I |
|---|-----------|----------|-----------|
| Y | 1.000000 | 0.132854 | -0.691449 |
| R | 0.132854 | 1.000000 | 0.592457 |
| I | -0.691449 | 0.592457 | 1.000000 |

ملحق رقم 07: تقدير نماذج الانحدار BNA

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/24/20 Time: 18:33
Sample: 1 10
Included observations: 10

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C | 851620.7 | 3194691. | 0.266574 | 0.7975 |
| R | -42212.31 | 48451.60 | -0.871226 | 0.4125 |
| I | 337250.7 | 872487.1 | 0.386539 | 0.7106 |
| R-squared | 0.100826 | Mean dependent var | | 1776748. |
| Adjusted R-squared | -0.156080 | S.D. dependent var | | 217215.1 |
| S.E. of regression | 233552.2 | Akaike info criterion | | 27.80352 |
| Sum squared resid | 3.82E+11 | Schwarz criterion | | 27.89430 |
| Log likelihood | -136.0176 | Hannan-Quinn criter. | | 27.70394 |
| F-statistic | 0.392463 | Durbin-Watson stat | | 2.091168 |
| Prob(F-statistic) | 0.689370 | | | |

ملحق رقم 08: جدول تقدير نماذج الانحدار BEA

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/29/20 Time: 17:27
Sample: 1 10
Included observations: 10

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C | 7508737. | 30310192 | 0.247730 | 0.8115 |
| R | 453169.5 | 459693.0 | 0.985809 | 0.3571 |
| I | -2385999. | 8277874. | -0.288238 | 0.7815 |
| R-squared | 0.136511 | Mean dependent var | | 2457219. |
| Adjusted R-squared | -0.110200 | S.D. dependent var | | 2103019. |
| S.E. of regression | 2215867. | Akaike info criterion | | 32.30351 |
| Sum squared resid | 3.44E+13 | Schwarz criterion | | 32.39429 |
| Log likelihood | -158.5176 | Hannan-Quinn criter. | | 32.20393 |
| F-statistic | 0.553325 | Durbin-Watson stat | | 2.851757 |
| Prob(F-statistic) | 0.598272 | | | |

ملحق رقم 09: تقدير نماذج الانحدار SGA

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/29/20 Time: 17:37
Sample: 1 10
Included observations: 10

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C | 1911733. | 186410.1 | 10.25552 | 0.0000 |
| R | 19259.06 | 2827.148 | 6.812186 | 0.0003 |
| I | -492334.8 | 50909.57 | -9.670770 | 0.0000 |
| R-squared | 0.931594 | Mean dependent var | 151691.7 | |
| Adjusted R-squared | 0.912049 | S.D. dependent var | 45952.01 | |
| S.E. of regression | 13627.76 | Akaike info criterion | 22.12093 | |
| Sum squared resid | 1.30E+09 | Schwarz criterion | 22.21171 | |
| Log likelihood | -107.6047 | Hannan-Quinn criter. | 22.02135 | |
| F-statistic | 47.66497 | Durbin-Watson stat | 3.115294 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000084 | | | |

ملحق رقم 10: نتائج اختبار التباين وفق منهجية ARCH

BNA

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 2.90E-06 | Prob. F(1,7) | 0.9987 |
| Obs*R-squared | 3.73E-06 | Prob. Chi-Square(1) | 0.9985 |

BEA

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.057159 | Prob. F(1,7) | 0.8179 |
| Obs*R-squared | 0.072895 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7872 |

SGA

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.344878 | Prob. F(1,7) | 0.5755 |
| Obs*R-squared | 0.422594 | Prob. Chi-Square(1) | 0.5156 |

ملحق رقم 11: نتائج اختبار استقلالية الأخطاء وفق منهجية Breusch-Godfrey

BNA

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 3.279395 | Prob. F(2,5) | 0.1231 |
| Obs*R-squared | 5.674288 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0586 |

BEA

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.712895 | Prob. F(2,5) | 0.2713 |
| Obs*R-squared | 4.065839 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1310 |

SGA

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 2.883014 | Prob. F(2,5) | 0.1470 |
| Obs*R-squared | 5.355762 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0687 |